# النضـوج

## ١٩٧١ - ١٩٨١

لعل أروع ما جاء فى هذه الفترة هو - ملحمة العبور - فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، التى جاءت خاطفة فى لمحة من الزمن ليفاجأ بها العدو بل والعالم أجمع، وهى بذلك تكشف أنه كانت هناك جهود مضنية ذات بُعد فائق - وفى صمت - فى سباق مع الزمن «لإعداد الدولة للحرب».

ولعل الأيام قد كشفت ما كان يدور من حسابات دقيقة لذلك الإعداد لدى القيادة السياسية للبلاد فى شتى المجالات، وفيما لم يلتفت إليه أحد آنذاك، عندما شمل التعديل الوزارى فى مارس ١٩٧٣ إنشاء أول وزارة للبترول بالبلاد، اختير لها المهندس أحمد عز الدين هلال، وكأنها قراءة فى سطور المستقبل، بأن هناك دورًا سياسيًا لها، طالما أن المعركة أولاً وأخيرًا يجب أن يسندها وفاق عربى وقد كان.. ولأول مرة فعلاً.. دخل بترول العرب المعركة، وسمع العالم بأجمعه مسمى لسلاح جديد.. «سلاح البترول».

وليس بخاف أن هناك مسئوليات جسام ألقيت على عاتق قطاع البترول فى أن تظل البلاد مُؤَمنة تمامًا فى الاحتياجات البترولية للقطاعين المدنى والعسكرى، ومن دواعى الفخر أنه لم تحدث أية أزمات بترولية خلال هذه الحقبة.

إن طبيعة العمل فى النشاط البترولى تفرض عليه أساسا - فى وقت السلم - وضع الخطط البديلة لاستمرارية الإنتاج، وتأمين المخزون الاستراتيجى لكافة أنواع المنتجات البترولية فى أنحاء البلاد، ولها معايير معروفة ومقروءة، وتعد فى أولى ساعات العمل اليومية كل صباح، كحد أدنى قد يتجاوز فى بعض أنواع المنتجات عدة أشهر وتقاس بالأيام، لتلافى حدوث الأزمات فى إطار مسئولية الدولة التى تفرض وضعًا دائم الاستقرار

فى المطارات. والسكك الحديدية، والنقل على الطرق، والموانى وللسفن العابرة، وتشغيل المصانع، وإنتاج الكهرباء إلى جانب الاستهلاك العام للأفراد، مدنا كانت أو قرى ونجوعًا فى برارى مصر، أو قفارا بالصحراء وعلى طول دائرة حدود مصر الشاملة فى نظام ونسق دائم لا يقبل الاعتذار أو شرح الأسباب، باعتبار أن الأمر يتعلق بنشاط الحياة، وبدءًا من رغيف العيش أيًا كان الموقع. وإذا كان هذا فى كل ما عرضت يخص القطاع المدنى، فلست بحاجة أن أستعرض ثقل مسئوليات التأمين الواجبة على قطاع البترول تجاه القطاع العسكرى فله خططه ومتطلباته.

وأقول هذا لكى يستشعر معى القارئ، جدية التصور بأن ساعة الصفر «**لمعركة البترول**» تكون قد بدأت مع دوى المدفعية المصرية المضادة للطائرات فى صباح الاثنين الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وهى تتعامل مع طائرات مغيرة للعدو تجوب أجواء مدينة السويس، أى فى مسمع ومشهد من رجال البترول فى مواقع تتحمل مسئولية إنتاج أكثر من ٨٥٪ من احتياجات البلاد آنذاك (إنتاج - تخزين - شحن - نقل - تعبئة - توزيع - موانى - ومعامل تكرير - وخطوط أنابيب).

والتى قُدر لها أن تظل - مع تكرار كل عدوان - تقوم بمسئولياتها بقدر الإمكان، حتى تقرر فى أبريل ١٩٦٩ إيقاف النشاط لتعذر استمرار التشغيل، ومن الطبيعى أن ذلك جاء فى إطار بدائل أخرى، فرضت نفسها من ساعة الصفر فى الخامس من يونيو ١٩٦٧.

وحين جاءت لحظة العبور العظيم فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، كان البترول جاهزًا لتحمل أعباء مسئولياته من مواقعه الاستراتيجية الجديدة، خارج نطاق الحزام البترولى فى السويس.

وقبل أن أتناول هنا مجالات الأنشطة البترولية المختلفة خلال هذه الحقبة، أجدنى فى حاجة أن أتنسم أولاً عبق التاريخ فيما بين الأمس القريب واليوم.

فقد أورد الرئيس محمد أنور السادات فى كتابه «**البحث عن الذات**» عن اللحظات الأولى لبدء العبور فى السبت السادس من أكتوبر وهو يتخذ مكانه على منضدة العمليات بين قادة الجيوش:

**«.. فى ثلث ساعة فقط أى بعد عشرين دقيقة من ساعة الصفر كانت طائراتنا قد ضربت مراكز القيادة، ومراكز إدارة الطيران ومراكز إدارة الدفاع الجوى.. لقد استعاد سلاح الطيران المصرى بهذه الضربة الأولى كل ما فقدناه فى حربى ١٩٥٦، وهزيمة ١٩٦٧ ومهد الطريق أمام قواتنا المسلحة بعد ذلك لتحقق ذلك النصر الذى أعاد لقواتنا المسلحة ولشعبنا ولأمتنا العربية الثقة الكاملة فى نفسها وثقة العالم بنا...**

**لقد كان قائد سلاح الطيران المصرى فى هذه المعركة الجنرال حسنى مبارك الذى طلبت إليه بعد ذلك أن ينزع ملابسه العسكرية ليرتدى الملابس المدنية لكى يعاوننى فى عملى كنائب لرئيس الجمهورية».**

وفى خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى كلمته إلى الأمة فى الذكرى الرابعة والعشرين لنصر أكتوبر، حيا سيادته بكل الوفاء الزعيم الراحل أنور السادات لقراره الشجاع بالحرب، الذى أنهى حالة اللاحرب واللاسلم ثم مبادرته التاريخية التى حددت للحرب هدفًا واضحًا نبيلاً هو السلام القائم على العدل الذى يحقق الأمن لكل الأطراف، بعد أن كانت القوى الكبرى تسعى إلى فرض حالة من الاسترخاء العسكرى على المنطقة فى إطار وفاق دولى أهدر حق العرب فى تحرير أراضيهم.

نعم.. كما قال سيادته فى خطابه :

**«... إن الشرارة الأولى للنصر كانت هى الضربة الجوية الناجحة التى فاجأت القوات المعادية وشلت تفكيرها وحركتها وقضت على مراكز التوجيه والقيادة الإسرائيلية فى قلب سيناء، وإن هذه الحرب أعادت للمواطن كرامته وكشفت عن أصالة القدرة الوطنية وتوجت تضحيات القوات المسلحة المصرية بعمل عسكرى جسور سيظل موضع فخر الأجيال المقبلة...»**

ولم يحدث من قبل، فى التاريخ المعاصر على الأقل أن كانت هناك لحرب محدودة ولبضعة أيام فحسب مثل ذلك التأثير الذى كان لحرب أكتوبر ٧٣، ليس فقط فيما يخص مصر أو المنطقة العربية، بل على المستوى العالمى بأسره.

وقد وقف جنرالات العالم العسكريون من المعاهد الاستراتيجية والدول الكبرى، وكذلك الخبراء والعلماء والاقتصاديون ورجال الجامعات من مختلف دول العالم وذلك فى الندوة الدولية لحرب أكتوبر التى عقدت بالقاعة الكبرى بجامعة القاهرة ٢٧ – ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ للإدلاء بعشرات البحوث والآراء فى كل من المجالات الأساسية التى تناولتها تلك الندوة الدولية بشأن تأثير حرب أكتوبر، وذلك فى مجال البحوث الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والحضارية، والعلمية أيضًا.

وجاءت بحق مفخرة للإنسان المصرى، ولتجسد معنى العبور العظيم، ولعل المنعطف الذى تغير معه مسار العلاقات البترولية ممثلاً فى الشركات والحكومات الأجنبية من جانب، والدول المنتجة من جانب آخر منذ عرفت البشرية استخراج البترول، قد حرر – ولأول مرة – الأرض بثرواتها لمالكيها وسمع وشهد العالم لأول مرة عن السلاح الجديد الذى استخدمته مجموعة الدول العربية بذكاء وفاعلية متمثلاً فى ثرواتها البترولية، وتداول المسمى الجديد «**سلاح البترول**» فى كل وسائل العالم الإعلامية، وإن كانت حقيقة الأمر قد كمن فى سلاح آخر.. **الإرادة**.

ومن الغريب أن هذا الأمر قد أوجد مشكلة أطلق عليها فى مسمى – سمعه العالم لأول مرة أيضا – وهو «**فوائض النفط العربى**» التى تكدست وتعاظمت فى تدفق كأرصدة للدول المنتجة بالبنوك العالمية من حصيلة الارتفاع الهائل فى أسعار البترول، وفرض الأمر نفسه مع غداة هذه الحرب أن تبدأ بجدية مسيرة التنمية فى بقاع تلك الدول ولصالح شعوبها، وسنعود لذلك فى موضع لاحق.

وخلال كتابتى لهذه السطور، صدرت صحف اليوم تحمل أنباء الإعداد للندوة الدولية لحرب أكتوبر[1] فى الذكرى الخامسة والعشرين، مع حلول شهر أكتوبر فى نهاية

(١) هناك عشرات المجلدات تخص الندوة الدولية التى عقدت بالقاهرة فى الذكرى الثانية فى أكتوبر ١٩٧٥ تحوى العديد من البحوث الهامة فى شتى المجالات، لعلها تستلفت نظر أحد المختصين بإمكان إعادة طبعها ونشرها أيضا.

هذا العام ١٩٩٨ ولعلها فرصة مناسبة لمزيد من البحوث وللاستماع للخبراء والمحللين فى شتى المجالات، ولإثراء مكتبتنا العربية أيضًا بتلك المراجع التى تخص مرحلة هامة لها قوتها وأهميتها فى تاريخ بلادنا العزيزة.

ولعلنى هنا أسوق للقارئ بعض السطور الهامة التى جاءت فى صدر مجلدات البحوث التى تخص الندوة الدولية الثانية عام ١٩٧٥، والمعنونة «كلمة السيد/ حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية» وذلك فى حفل الافتتاح صباح يوم الاثنين السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٧٥، فقد جاءت فى إيمان وعقيدة وكأنها تكشف فلسفة العمل ومنهجيته فى الحقبة المستقبلية التى عشناها ومازلنا نعيشها، وفى الإطار الذى حُدد لها رغم الصعاب والعقبات... فقد جاء بها ما نصه حرفيا.

> **(...، فنحن فى مصر قد استعدنا ثقتنا فى أنفسنا، وفى إمكان قيام السلام العادل وكان ذلك أمرًا ضروريا ليس فقط للتخطيط من أجل السلام ولكنه كان بداية لتخطيط واسع النطاق لإعادة البناء ولوضع استراتيجية حضارية شاملة تهدف إلى إصلاح ما أفسدته الحرب وإلى اللحاق بالتقدم الاقتصادى والعلمى بمستوياته العالمية).**

نعم.. هذه هى مصر، وفية.. دائمًا تضطلع بدورها القيادى.. وفى تضحية،.. وهذا هو قدرها.

ورغم أن الأمر فيما يجب أن يحتويه ونتعرض له فى هذا الكتاب يخص المسألة البترولية سواء فى الاستراتيجية التى وضعت لإعداد الدولة للحرب، أو العبور واستخدام سلاح البترول، أو النتائج التى تحققت وفرضت نفسها وما زالت، بأن تتملك الدول المنتجة حقها الطبيعى فى التصرف فى ثرواتها، إلا أن الأمر لا يمكن أن يتأتى دون أن نخوض ولو فى سطور قليلة لنوضح بعض الظروف المصاحبة **المساندة.. أو المعاندة** على المستوى الدولى آنذاك، قبل أن أعود إلى منطقتنا العربية.

- عن المساندة السياسية بادرت ١٢ دولة إفريقية[1] بقطع علاقاتها مع إسرائيل أثناء وبعد الحرب هذا إلى جانب ٨ دول سبق لها قطع علاقاتها مع إسرائيل من قبل الحرب ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا ثلاث دول.
- وعن المعاندة كان هناك صراع مرير مع الجانب الروسى بشأن الوفاء بما سبق الالتزام به فى الاجتماعات طوال سنوات بخصوص مد مصر بالسلاح، وقد أفرد لتلك المعاناة الرئيس السادات الكثير من الصفحات فى كتابه «البحث عن الذات» ولعل أبرز صورها ما جاء فى طرد الخبراء العسكريين الروس وبمعداتهم فى عام ١٩٧٢، وإن كان ذلك أصلاً كما تبين فيما بعد جزءًا من استراتيجية تمكين الدولة من الإعداد والحرب.
- وعلى الجانب الآخر تمثلت المساندة الكاملة من الجانب الأمريكى لإسرائيل، «لقد دخلت أمريكا الحرب لإنقاذ إسرائيل بعد النداء المشهور الذى جاء فى اليوم الرابع Save Israel لإنقاذها وهى تستخدم بكل صراحة مطار العريش المصرى الذى يقع خلف الجبهة بكل وضوح لكى تحول الهزيمة الإسرائيلية إلى انتصار..».

كانت هذه من كلمات الرئيس السادات أيضًا.

وبقيت كلمة.. كلمة حق وقعها الرئيس السادات بقاعة مجلس الشعب فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ حين توجه لإلقاء خطابه بعد العبور العظيم، وهى وثيقة تحمل صك التبرئة للقوات المسلحة المصرية مما نسب إليها فى كونها أحد أسباب نكسة ١٩٦٧ كما جاء نصا وبالوضع الموضح فى صورتها المرفقة.

---

(١) لقد حققت حرب أكتوبر مزيدا من التفاهم العربى الأفريقى تجاه القضايا المشتركة كما طورت التعاون بينها فى المجالات المختلفة. وفى مؤتمر القمة العربى المنعقد بالجزائر فى نوفمبر ٧٣ ولتدعيم التضامن العربى الأفريقى، أقر المؤتمر الحظر البترولى على البرتغال وروديسيا وجنوب أفريقيا باعتبار أنها دول معادية للتحرر الأفريقى. وتقرر إقامة صندوق عربى أفريقى (٢٠٥ مليون دولار) لمساعدة الدول الأفريقية التى تواجه صعوبات اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وأنشئ كذلك بنك عربى للتنمية الزراعية والصناعية لأفريقيا (٢٣١ مليون دولار). وكذلك مشروع الصندوق العربى لتقديم المعونة الفنية لأفريقيا (٥٠ مليون دولار).

بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة حق

كلمة الحق الصادرة لصالح القوات المسلحة المصرية لتبرئتها مما نسب إليها في كونها أحد أسباب نكسة سنة ١٩٦٧ على لسان

السيد الرئيس / محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية

بسم الله ..

أحمد الله ..

إن سجل هذه القوات كان باهرا ولكن أعداءنا : الاستعمار القديم والجديد والصهيونية العالمية تركزوا ضد هذا السجل تركيزا مخيفا لأنهم أرادوا أن تتمسك الأمة في درعها وسيفها ولم يكن بخاطري مني شك في أن هذه القوات المسلحة كانت هي ضحايا نكسة ١٩٦٧ ولم تكن أبدا من أسبابها

إن هذه القوات لم تعط الفرصة لتحارب وفاء عن الوطن وعن شرفه وعن ترابه ولم يهزمها عدو ما ولكنه قهرتها الظروف التي لم تعطها الفرصة للقتال .

إن القوات المسلحة المصرية قامت بمعجزة على أي مقياس عسكري .

إن هذا الوطن يستطيع أن يطمئن ويأمن بعد خوف ، إنه قد أصبح له درع وسيف.

صدرت بقاعة مجلس الشعب
يوم ٢٠ رمضان سنة ١٣٩٣هـ
الموافق ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٢م

محمد أنور السادات
رئيس جمهورية مصر العربية

## سلاح البترول

### فى السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣...

وفى ذكاء شديد واستراتيجية واعية ذات ديناميكية مرنة أمكن للعرب ولأول مرة، فرض كيان دولى موحد، هز العالم، وترك علامة، بل ومنعطفا فى تاريخ العلاقات البترولية الدولية سادت أكثر من قرن من الزمان منذ اكتشاف البترول.

هكذا وجدتنى أسجل ما جاء من كلمات، ظلت تلح على الفكر بأن يخطها القلم فى البداية، كشرط واجب للسماح بالكتابة عن «سلاح البترول».

وفى ندوة كبار القادة العسكريين بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، التى دعيت إليها كمحاضر هذا العام... جاء الجواب ردا على التساؤل الذى طرحه أحد القادة.. عن مدى إمكان إعادة استخدام العرب للبترول كسلاح...

.. واستبحت لنفسى أن أجيب أن الأمر كانت له ظروفه بل وتوقيته وفى مفأجاة غير منظومة وغير متوقعة، جعل له هذا الدوى آنذاك، وفى فاعلية أربكت معها حسابات كثيرة، وفى ظل عصر القوتين العظميين حتى وإن كان يسود بينهما عصر الوفاق كما كانوا يطلقون عليه، وأن تحكيم العقل والمنطق يحدد أن هذا الأمر وبالتكتيك الذى تم آنذاك يصبح تكراره أمرًا مفضوحًا، ولا سيما أنه أتى بعالم جديد، أصبحت قدرات الثروات البترولية لدولها التى تملك الأرض وتعيش عليها، بعد أن كانت حكوماتها يطلق عليها فى التعاقدات البترولية مع الشركات العالمية أنها «الدولة المضيفة»، وتغير وجه المسألة، وأصبح الأمر المطروح «**أن نحسن استغلال الثروة**» لمصلحة تلك الشعوب وتنميتها وهذا أمر فى إطار الممكن.

إن منطقة الشرق الأوسط يكمن فيها أكثر من ثلثى احتياطى العالم من البترول، ويتعاظم ذلك أيضا مع الغد القريب.. حين ينفد الرصيد لدى دول كثيرة.. والبترول شريان الحياة.. أو هكذا أصبح وللإنسانية جمعاء.. وعلينا أن نبحث التطوير لهذا السلاح وبما يتفق وأجواء قادمة.

ولعلى أضيف – وتأكيدا لما عرضته – أنه لم تمض إلا سنوات وجاءت حرب الخليج بغزو العراق للكويت مع بداية التسعينات، أهدرت معها ثروات بترولية عربية لسنوات، وجسدت تمامًا الصراع الذى فرض نفسه على مستوى قوى الساحة العالمية كتكأة للتدخل، بل وأيضا إذكاء الصراع إن لم يكن تحقيق تواجده.

إن مؤشرات الإنتاج والاحتياطى للبترول العربى تكشف تماما استطراد تعاظم دوره وأهميته فى السوق العالمى خلال المرحلة المستقبلية، أمام تراجع لقدرات المناطق والدول الأخرى المنتجة والمصدرة، ومع تنامى هذا الاعتماد العالمى عليه، وبعيدًا عن الشعارات فإننا لا يجب أن نتجاهل ردود الفعل العنيفة تجاه التهديد بقطع الإمدادات عن الدول الصناعية الكبرى، ولمن يملك زمام القوى أيضًا، فمع تعاظم تلك الأهمية للبترول العربى، أصبحت تلك الدول تعتبره من الأهداف التى تؤثر فى أمنها القومى.

ومع تلك التغيرات، فإن علينا أن نملك القدرة على فهم حقيقة تلك الإمكانات الهائلة التى أصبحنا نملكها، ومسئولياتنا تجاه دول العالم باعتبار أن البترول سيظل شريان الحياة، فى إطار استراتيجية واعية ومهارة تستثمر تلك الأوضاع بمقايضة لما تملكه دول الغرب وصالح شعوب المنطقة العربية فى التقدم والأمن وبما يقلل الفجوة.

## حال قيام الحرب فى ١٩٦٧

كان البترول العربى يشكل نسبة كبيرة فى واردات دول غرب أوروبا وبما يزيد عن ٧٣٪ إلى جانب وارداتها الباقية ومعظمها من فنزويلا، كما يتضح من الآتى:

**واردات غرب أوروبا من الخام عام ١٩٦٧**

| | مليون طن | |
|---|---|---|
| الواردات من البترول العربى | ٢٩٨ | ٧٣,٢٪ |
| من المصادر الأخرى | ١٠٩ | ٢٦,٨٪ |
| **الإجمالى** | ٤٠٧ | ١٠٠٪ |

وعلى ذلك فإن إغلاق قناة السويس غداة هذه الحرب ولمدة ٨ سنوات كان بلا شك أمرا له تأثيره البالغ على اقتصاديات النقل لتدبير الاحتياجات، التى شهدت عالمًا

جديدًا فى بناء واستخدام الناقلات العملاقة لتجد مسارها عبر رأس الرجاء الصالح إلى أوروبا الغربية، فى حين كان هناك البترول العربى ميسرًا من ليبيا وتمثل موقعًا ممتازا بشمال أفريقيا بالنسبة لأوروبا من حيث الوفر فى نولون النقل البحرى. وتنامى الاعتماد أيضا على تصدير الغاز الطبيعى الجزائرى إلى أوروبا بصورة اقتصادية رغم ارتفاع استثمارات الإسالة. فى حين لم تتأثر اليابان التى كانت تعتمد فى ذلك الوقت على حوالى ٥٥٪ من احتياجاتها من الخام العربى.

**إجمالى واردات اليابان من الخام عام ١٩٦٧**

| | مليون طن | |
|---|---|---|
| **الواردات من البترول العربى** | ٥٨,٥ | ٥٥٪ |
| **الاستكمال من إيران وأندونيسيا** | ٤٧,٥ | ٤٥٪ |
| **الإجمـــــــالى** | ١٠٦ | ١٠٠٪ |

وفى الوقت نفسه فإن تقديرات الاحتياطى من البترول العربى فى عام ١٩٦٧ كانت تشير إلى أنها تبلغ حوالى ٦٤٪ من إجمالى احتياطى العالم آنذاك (خارج الكتلة الشرقية)، وحوالى ٥٨,٥٪ من إجمالى العالم بأخذ ما هو معلن عن الاحتياطى بالكتلة الشرقية وحيث كانت السعودية والكويت بمفردهما يمثلان حوالى ٣٨٪ من احتياطى العالم.

**الاحتياطى العالمى من البترول عام ١٩٦٧**

| | ألف مليون برميل | |
|---|---|---|
| – السعودية | ٧٤,٧ | |
| – الكويت | ٧٠,٠ | |
| – باقى الدول العربية | ٩٧,٨ | |
| إجمالى الدول العربية | ٢٤٢.٥ | ٦٤٪ |
| باقى دول العالم | ١٣٦,٠ | ٣٦٪ |
| إجمالى احتياطى العالم (بدون الكتلة الشرقية) | ٣٧٨.٥ | ١٠٠٪ |

## معركة الأســـــــــعار
## مع كبرى الشركات العالمية

**فى النهاية**... وبالتحديد فى مساء الثلاثاء السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣، أعلنت الدول العربية المصدرة للبترول فى الاجتماع الطارئ الذى دعت إليه بالكويت أنها قررت من **جانب واحد**[١] زيادة سعر البترول المنتج من دول الخليج العربى بنسبة ٧٠٪ وزيادة سعر البترول المنتج من شمال أفريقيا بنسبة أكثر من ١٠٠٪ وبهذا الإعلان.. تكون تلك الدول قد كسرت القيد.. لتنطلق فى منعطف لمسار جديد فى تاريخ العلاقات البترولية الدولية.

وبهذا الإجراء يكون قد زاد العائد عن كل برميل فى صباح يوم ١٦ أكتوبر عن اليوم السابق حيث زاد البترول السعودى من ١,٧٧ إلى ٣,٠٥ دولار للبرميل والبترول الليبى من ٢,٩٥ دولار إلى ٥,٤٥ دولار للبرميل وبذلك تكون الدول المنتجة قد أصبحت وحدها تملك سلطة فرض قرار الأسعار.

**وفى البداية**... كانت الشركات بمفردها وحدها تقوم بتحديد سعر البترول، بل والتحكم فى كميات الإنتاج أيضا وفى غيبة من الدول المنتجة.

وعند قيام الحرب فى عام ١٩٦٧ كان العائد للبرميل فى جميع الدول المصدرة للبترول أقل من الدولار/للبرميل فقد بلغ فى السعودية ٨٤,٢ سنت للبرميل، ٩٩,٧ سنت للبرميل فى ليبيا، ٩٨,٣ سنت للبرميل فى فنزويلا ودخلت الدول المنتجة فى صراع مرير مع الشركات فى محاولة لرفع الأسعار، قادتها فى البداية ليبيا[٢] وانتهت باتفاقية طرابلس فى أغسطس ١٩٧٠ بينها وبين شركات البترول العاملة فيها وحذت الدول الأعضاء فى الأوبك آنذاك حذوها، واتفاقية أخرى فى إيران عرفت (باتفاقية طهران) فى

---

(١) وفى مساء اليوم التالى الأربعاء ١٧ من أكتوبر اجتمع وزراء البترول العرب فى الكويت كطلب مصر.. ودخل البترول المعركة كما سنعرض له فى موضع لاحق.

(٢) الثورة الليبية الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩.

فبراير ١٩٧١، ومع كل هذا كان الأمر محدودًا ولا يتناسب وحالة التضخم وارتفاع الأسعار العالمية آنذاك.

| | متوسط العائد (سنت/البرميل) | |
|---|---|---|
| | ١٩٦٧ | ١٩٧١ |
| السعودية | ٨٤,٢ | ١١٢,٦ |
| ليبيا | ٩٩,٧ | ١٧٨,٦ |

فقد شهد عام ١٩٧٢ موجة تضخمية، ارتفع معها العديد من أسعار المواد الأولية، خصوصًا المواد الزراعية المصدرة سواء من قبل الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية على السواء، وارتفعت أسعارها بما يزيد عن ٢٠٠٪.

وقد سجلت معدلات التضخم فى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة أعلى معدلاتها منذ الحرب العالمية الثانية بلغت مداها فى عام ١٩٧٤ حتى وصف بأنه «عام التضخم العالمى».

ويوضح تقرير صندوق النقد الدولى المنشور عام ١٩٧٥ أن معدلات التضخم فى الأسعار لدى الدول الصناعية المتقدمة، قد وصل معدل الزيادة السنوى فيها إلى حوالى ١١,٧٪ عام ١٩٧٤ فى حين لم يتعدى ٤,٢٪ كمتوسط سنوى للفترة من عام ١٩٦٥ - ١٩٧٠، بل أن الأمر قد تعدى ذلك كثيرًا، ليسجل فى اليابان ٢٠,٩٪ وفى إيطاليا ١٦,٣٪ كتغير من السنة التى سبقتها.

| الدول | المتوسط السنوى الفترة ٦٥- ١٩٧٠ | التغير من السنة السابقة ٪ | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ |
| الدول الصناعية | ٤,٢ | ٥,٩ | ٥,٤ | ٤,٨ | ٧,٠ | ١١,٧ |
| بقية الدول المنتجة للمواد الأولية | ٤,٩ | ٦,٢ | ٩,٠ | ٩,٤ | ١٤,٠ | ١٦,٥ |
| اليابان | ٤,٧ | ٦,٧ | ٤,٦ | ٥,٠ | ١١,١ | ٢٠,٩ |
| إيطاليا | ٣,٥ | ٦,٦ | ٦,٦ | ٥,٩ | ١٠,٣ | ١٦,٣ |
| بريطانيا | ٥,٠ | ٧,٣ | ٨,٩ | ٧,٧ | ٧,٤ | ١٢,٦ |
| أمريكا | ٤,١ | ٥,٥ | ٤,٥ | ٣,٤ | ٥,٦ | ١٠,٣ |
| فرنسا | ٤,٤ | ٥,٥ | ٥,٦ | ٦,٠ | ٧,٢ | ٩,٦ |

جدول رقم (١)

(*) زيادة الأسعار فى الدول الصناعية (١٩٦٥ - ١٩٧٤)

(*) تقرير صندوق النقد الدولى المنشور عام ١٩٧٥.

ومع كل هذا ظلت أسعار البترول فى تدنى ومع تدهور الدولار أيضا، أصبحت الدول المنتجة تتطلع إلى الدخول فى حوار مع الشركات لزيادة أسعار البترول، على أقل تقدير لتعويض القوة الشرائية للدولار، ومع هذا كانت هناك المعاندة.. من قبل تلك الشركات، ويعكس تطور السعر (لخام القياس) وهو الزيت العربى الخفيف بدرجة (٣٤) من السعودية، والمحدد من قبل الشركات خلال تلك المرحلة مدى التحكم والقوى لدى تلك الشركات آنذاك.

| الزيت العربى الخفيف ٣٤ درجة (متوسط العام) | | السعر المحدد من قبل الشركات ( دولار / برميل ) |
|---|---|---|
| يونيو | ١٩٧٠ | ١,٨ |
| يونيو | ١٩٧١ | ٢,٢٨ |
| يونيو | ١٩٧٢ | ٢,٤٨ |
| يونيو | ١٩٧٣ | ٢,٩٠ |
| **أول أكتوبر** | **١٩٧٣** | **٣,٠١** |
| ١٦ أكتوبر | ١٩٧٣ | ٥,١٢ (٥) |

**وأخيرًا**... انتهى الاجتماع المنعقد فى فيينا فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٣ بين الدول المنتجة وممثلى الشركات فى التفاوض حول رفع السعر، إلى فشل المناقشات وإرجائها إلى اجتماع آخر حدد له (قبل نشوب الحرب) يوم الثلاثاء التاسع من أكتوبر ١٩٧٣، وكان مطلب الدول المنتجة ينحصر فى رفع السعر إلى ٥ دولار/ للبرميل، وفى الاجتماع المحدد وفى ظل أنباء شغلت العالم أجمع بعبور القوات المصرية إلى سيناء، اجتمع ممثلو الشركات البترولية برئاسة رئيس مجلس إدارة شركة إسو مع ممثلى الدول المنتجة وانتهت الاجتماعات فى الثالث عشر من أكتوبر ١٩٧٣ برفض الشركات للمطلب المتواضع للدول المنتجة وعاد وزراء البترول العرب إلى بلادهم ليحددوا اجتماعًا طارئًا لهم بدولة الكويت فى السادس عشر من أكتوبر ليكون لهم قرارهم.. وقد كان.

(٥) قرار الدول المنتجة بالكويت كإجراء منفرد.

## النظام العالمى البترولى القديم يلفظ أنفاسه الأخيرة

غادر وزراء الدول المنتجة للبترول أعضاء «الأوبك» الاجتماع الذى تم فى مساء الثلاثاء ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ بالكويت وانتهى بإعلانهم من جانب واحد زيادة الأسعار... وليعودوا فى صباح اليوم التالى الأربعاء ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ إلى اجتماع مجلس وزراء البترول بالمنظمة العربية المصدرة للبترول (الأوابك) بناء على طلب المهندس أحمد عز الدين هلال وزير البترول المصرى وموافقة دولة الكويت على عقد الاجتماع بها، لبحث دور البترول العربى فى المعركة، وحيث عرض الرؤية المصرية كاقتراح بأن تجىء أية إجراءات فى إطار استراتيجية مرنة، توجه فيه الدول العربية الإنذار إلى أمريكا بإيقاف تصدير البترول مع تحديد فترة زمنية، والبدء فى خفض نسبة من الإنتاج تتصاعد تدريجيا وبالوضع المؤثر على الدول الأوروبية كوسيلة فعالة للضغط على أمريكا، باعتبار أن الهدف المباشر للمعركة التى تدور رحاها وتقودها مصر وسوريا هو تحرير الأرض العربية المحتلة، واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى، وأن مجموعة الدول الصناعية الكبرى تسهم فى بقاء الوضع الراهن فى غيبة من مسئولياتها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وكان هناك موقف متشدد للعراق، بالتأميم، والإيقاف الكامل للشحنات، وسحب رؤوس الأموال العربية من الدول التى تساند إسرائيل.

ودارت المناقشات... وعلى مستوى عال من تقدير للأوضاع العالمية وما يتطلب عمله، وجاء القرار بالإجماع فيما عدا العراق التى انسحب وزير بترولها من الاجتماع:

- التخفيض الفورى لإنتاج البترول بنسب شهرية متكررة لا تقل عن ٥٪ ابتداء من الشهر الأول من أرقام الإنتاج الفعلى لشهر سبتمبر ١٩٧٣، وفى الشهور التالية بالنسبة نفسها، على أن تنسب أرقام الإنتاج الفعلية إلى الأرقام المخفضة فى الشهر السابق.

- يستمر تزويد البترول للدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة، أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لحملها على الانسحاب.

– أن يتزايد التخفيض للدول بمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الإسرائيلى.

## وجاء به ما نصه...

«.. ويوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار أن تنال أمريكا أكبر تخفيض، وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حدة من البترول الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربونية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض.

ويوصى بأن يؤدى ذلك إلى قطع إمدادات أمريكا بالبترول من كل دولة على حدة منفذة لهذا القرار»[1].

ولكن قوة هذا القرار.. جاءت فيما تلاه من ضربات.

– ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ أى فى مساء نفس اليوم أعلنت أبو ظبى إيقاف صادراتها البترولية إلى أمريكا، وبذلك بلغت نسبة التخفيض ١٢٪ وليس ٥٪.

– ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ أعلنت السعودية تخفيض الإنتاج بنسبة ١٠٪ من اليوم نفسه حتى آخر نوفمبر ١٩٧٣.

– ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ إعلان السعودية بحظر التصدير إلى أمريكا. وألغت البحرين الاتفاق المعقود بينها وبين أمريكا، وأعلنت الجزائر الحظر على أمريكا وهولندا.

– ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ صدر قرار كل الدول العربية بإيقاف الصادرات البترولية إلى أمريكا وهولندا كقرار جماعى، رغم أنه لم يتخذ فى اجتماع رسمى بينها.

---

(١) وقع على هذا القرار وزراء بترول السعودية، الكويت وأبو ظبى، البحرين، قطر، ليبيا، الجزائر، سوريا، مصر.

**وكان «سلاح البترول»**

**حصار.. تخفيض حصص إنتاج.. حظر صادرات وقال «هنرى كسنجر» المقولة المشهورة «كان هذا السلاح هو الذى غير العالم بلا رجعة».**

## فى أسعار البترول العربى

وكان طبيعيا فى مثل هذا الظروف الاقتصادية السائدة، وتلك الإجراءات أن يكون لذلك تأثير مباشر على أسعار البترول، وإذا كانت ليلة السادس عشر من أكتوبر قد شهدت فى اجتماع الدول المنتجة استرداد حقها المشروع فى تحديد السعر فى انفراد وفى غيبة من الشركات البترولية العالمية، وأصدرت قرارها بما كانت تطالب به دون جدوى وفى مفاوضات مريرة، حيث رفعت سعر البترول من دول الخليج العربى بنسبة ٧٠٪ ومن شمال أفريقيا بنسبة أكثر من ١٠٠٪، ليرتفع سعر البترول العربى الخفيف لأول مرة إلى ٥,١٢ دولار/ برميل اعتبارًا من ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، فقد جاء اجتماع اليوم التالى للوزراء العرب وصدور قرارات الحظر وتخفيض الإنتاج بموقف انعكس مباشرة على سيناريو الأسعار التى وجدت طريقها للانطلاق مع أوضاع الأسواق، ليصل الخام العربى فى يناير ١٩٧٤ إلى ١١,٦٥ دولارًا للبرميل ومع ازدياد الطلب نشأت هناك أزمة الطاقة المعروفة بدءًا من عام ١٩٧٤، وأصبح هناك فارق بين الأسعار الرسمية المعلنة، والسعر الفورى للشحنات بالأسواق، وبين الخام العربى الخفيف فى ديسمبر عام ٧٩ بـ ٤٥ دولارًا للبرميل، وبفارق عن السعر المعلن ٢١,١٥ دولارًا للبرميل، حيث كان السعر الرسمى للتعاقد ٢٣,٨٥ دولارًا للبرميل.

ولا شك أن عائدات الدول المنتجة والمصدرة للبترول قد تعاظمت بصورة فاقت كل تصور، ففى أقل من ٣ سنوات زادت فى المتوسط حوالى ٥,٧ مرة فى العام.

الوحدة (ألف مليون دولار)

| الدولـــة | ١٩٧٣ | ١٩٧٦ | التغير |
|---|---|---|---|
| السعوديـــــة | ٤,٣ | ٣٣,٥ | ٧,٨ مرة |
| الكويـــــت | ١,٩ | ٨,٥ | ٤,٥ مرة |
| العـــــراق | ١,٨ | ٨,٥ | ٤,٥ مرة |
| الإمـــــارات | ٠,٩ | ٧,٠ | ٧,٨ مرة |
| قطـــــر | ٠,٤ | ٢,٠ | ٥,٠ مرة |
| ليبيـــــا | ٢,٣ | ٧,٥ | ٣,٣ مرة |
| الجزائـــــر | ٠,٩ | ٤,٥ | ٥,٠ مرة |
| إجمالـــــى | ١٢,٥ | ٧١,٥ | ٥,٧ |
| مجموع الأوبـــك ( وتشمل إيران ) | ٢٢,٥ | ١١٦,٦ | ٥,٢ |

**جدول رقم (٢)**

تقدير عائدات الدول المصدرة للبترول

وظهر لأول مرة على السطح المسمى الجديد عن «فوائض البترول العربى» وتكدسه فى البنوك العالمية، وشهد الوطن العربى ودول الخليج بصفة خاصة خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتوسع فى الخدمات، والتعليم والرعاية الصحية، ومشروعات التعمير والتجميل وازدهار النشاط التجارى والمصرفى، وهجرة العمالة من دول مجاورة لسد احتياجات السوق.

## الدولارات العائدة

لاشك أن فاتورة البترول قد ارتفعت بشكل حاد، ولكننى أسوق هنا مثالاً من واقع تقارير التجارة الخارجية لدول الأوبك للفترة ٧٣ - ١٩٧٧ يعكس الموقف مع مجموعة الدول الأوروبية كشاهد على الفعل ورد الفعل، قد يرى القارئ فيها معلومة ترقى للاستنتاج.

## أوروبـــا

### ( أ ) المســـــــتورد من بترول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

| | مليون طن | بليون دولار |
|---|---|---|
| ١٩٧٣ | ٥٩٧ | ١٣ |
| ١٩٧٧ | ٥٤٧ | ٥٥,٨ = ٤,٣ مرة |

### (ب ) الواردات لدول الأوبك من السلع من عشـــر دول صناعيـــة

وتضم الولايات المتحدة واليابان

(وتمثل هذه السلع ٨٤٪ من وارداتها)

| | بليون دولار |
|---|---|
| ١٩٧٣ | ١١.٢ |
| ١٩٧٧ | ٤٨,١ = ٤,٣ مرة |

**(حتى بفرض أن هناك تطورًا ضئيلاً فى الكمية)**

... وتفتحت أذهان، وصفيت قلوب.. فى لحظة من الزمان واكبت توطيد العلاقات العربية العربية، والمصرية العربية، تجسدت فى القوة التى أمكن تحقيقها عندما أصبح للكيان العربى الموحد.. مكانة على الساحة العالمية، وكانت الأذهان مهيأة تمامًا لتنفيذ مشروع عربى مشترك.

## نقـــل خـــام الخليج العربـــى عـبر مصـــر إلى البحـــر المتوســـط (الســـوميـــد)

وبرؤية استراتيجية تتفهم جيدا المصالح الحيوية المشتركة وبروح أكتوبر العبور أيضا، جاء التحرك بفاعلية هذه المرة لتنفيذ مشروع نقل خام الخليج العربى إلى البحر



obeikandl.com

المتوسط عبر الأراضى المصرية، وفى أقل من ثلاثة أشهر صدر فى ٢١ يناير ١٩٧٤ القانون رقم ٧ لسنة ٧٤ الخاص بتأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول «سوميد»، كشركة مساهمة مصرية قطاع خاص وبرأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار مدفوع بالكامل وموزع على الدول العربية المساهمة كما يلى:

| | مليون دولار | ٪ المساهمة |
|---|---|---|
| السعودية[١] | ٦٠ | ٪١٥ |
| أبو ظبى[٢] | ٦٠ | ٪١٥ |
| الكويت[٣] | ٦٠ | ٪١٥ |
| قطر[٤] | ٢٠ | ٪ ٥ |
| مصر[٥] | ٢٠٠ | ٪٥٠ |
| | ٤٠٠ | ١٠٠ |

وتستهدف الشركة إنشاء وتشغيل خطوط أنابيب لنقل البترول الخام عبر الأراضى المصرية من خليج السويس (العين السخنة) إلى البحر المتوسط (سيدى كرير)، وقد أنشئت سوميد بصفة أساسية للتعامل مع الناقلات العملاقة التى تتراوح حمولتها ما بين ٢٠٠-٥٠٠ ألف طن ساكن، وهذه النوعية من الناقلات تستخدم طريق رأس الرجاء الصالح لنقل خامات الخليج العربى إلى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية ويشمل المشروع امتداد خطين قطر ٤٢ بوصة بطول حوالى ٣٣٠ كيلو متر فيما بين مينائى العين السخنة وسيدى كرير ويضم كل منها مستودعات وتسهيلات وتسهيلات التخزين وطلمبات الدفع والشحن، وتعمل كلها بالخبرة المصرية.

---

(١) المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين).

(٢) شركة بترول أبو ظبى الوطنية.

(٣) الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية (٥٦٩٠ سهما) والشركة الكويتية للاستثمار (٣٠٠ سهم) والشركة الكويتية لصناعة الأنابيب المعدنية (١٠ أسهم)

(٤) شركة قطر الوطنية للبترول آنذاك.

(٥) المؤسسة المصرية العامة للبترول آنذاك.

ووفقًا للقانون الأساسى لتأسيس «سوميد» فإن المدة المحددة لها هى ٢٧ عامًا من تاريخ صدور قانون تأسيسها أى تنتهى فى٢٩يناير٢٠٠١، ويجىء إنشاء وتشغيل المشروع فى ثلاث مراحل.

**المرحلة الأولى**: بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن سنويا، وقد انتهى تنفيذها وبدء تشغيل المشروع فى يناير ١٩٧٧.

**المرحلة الثانية**: بطاقة قدرها ٨٠ مليون طن سنويا، وقد تم تنفيذها وتشغيلها فى أكتوبر من عام ١٩٧٨.

**المرحلة الثالثة**: بطاقة قدرها ١١٧ مليون طن سنويا[1].

هذا ويعتبر هذا المشروع أول وأكبر مشروع استثمارى عربى مشترك فى مصر ويمثل نموذجًا ناجحًا للاستثمارات العربية المشتركة.

وهو بالدرجة الأولى أيضًا يعتبر منفذًا آمنًا وثابتًا لتسويق كافة خامات الخليج سواء بالنسبة للمصدرين أو المستوردين من أوروبا وأمريكا بما يحقق مصالح الدول المنتجة بالخليج العربى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه فى أعقاب الخامس من يونيو ١٩٦٧ واحتلال العدو لأرض سيناء وإغلاق مصر لقناة السويس التى استمرت أكثر من ثمانى سنوات سارعت إسرائيل فى مشروع مشترك مع إيران بإنشاء خط أنابيب لنقل البترول الخام والمنتجات أيضا، يصل ما بين ميناء إيلات (على خليج العقبة) إلى أشكلون (عسقلان) على البحر الأبيض المتوسط ويبلغ طول هذا الخط ٢٥٠ كيلو متر بقطر ٤٢ بوصة وبطاقة ٤٥ مليون طن/ السنة (٩٠٠ ألف برميل/ اليوم)، تزاد مستقبليا إلى ٦٠ مليون طن/ السنة فى مرحلة أخرى.

---

(١) استكملت هذه المرحلة بتشغيل المشروع فى مايو ١٩٩٤ وتجدر الإشارة إلى أنه قد أمكن فى يناير ١٩٩٢ صدور القانون الخاص بمد أمد الشركة مدة أخرى (٢٧ عاما) تنتهى فى عام ٢٠٢٨ باعتباره من أنجح المشروعات العربية الاستثمارية المشتركة التى أمكن تحقيقها.

وقد تداعى تشغيل خط الأنابيب الإسرائيلى[1] مع بدء تشغيل خط السوميد الذى تزايد الاعتماد عليه فى المنطقة، كوضع منافس من حيث اقتصاديات النقل، وتعاظم اعتماد مشترى الخام الإيرانى لاستخدام خط السوميد.

وكذلك صرف النظر أيضا عن إنشاء خط أنابيب «ترانز أفريكان» وكان فى مرحلة دراسة الجدوى، ليمتد من ميناء ينبع السعودى عبر البحر الأحمر، مخترقا عرض القارة الأفريقية حتى شاطئ الأطلنطى.

وإذا كنا قد أشرنا أن خط سوميد يحقق بالدرجة الأولى مصالح الدول المنتجة بالخليج العربى فى تسويق البترول، كمنفذ آمن وثابت، فإننا لا نخفى أن ذلك كان أيضا أمرًا ضروريًّا وهامًّا «لأمن مصر البترولى» وهو ما سنتناوله فى موضع لاحق.

هذا بالإضافة إلى أنه يتحقق لمصر عائدات سنوية مجزية من هذا المشروع تصل فى مجموعها إلى اكثر من ٨٠٪ من الدخل الصافى السنوى للشركة، حيث تحصل الحكومة المصرية على ٥٠٪ من صافى الربح كشريك أولاً إلى جانب:

- إتاوة مرور عبر الأراضى المصرية تمثل ٢٧,٧٨٪ من رسوم نقل الخام عبر الخطوط.
- ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على صافى الربح.
- رسم تنمية قدره ٢٪ من صافى الأرباح.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن فكرة المشروع سبق تداولها فى إطار ما كان يطرح فى اجتماعات خبراء البترول العرب ونودى بها كثيرًا كعمل عربى مشترك.

وإن كان يجب التنويه أن البادرة الأولى للتفكير فى هذا المشروع جاءت فى عام ١٩٤٤ فى إطار الاهتمام الأمريكى بالخام

(١) قد يلزم الإيضاح إلى أن الخط الإسرائيلى إيلات - اشكلون يتصل بخط ١٦ بوصة يمتد بطول ١٦٥ كيلومتر من أشكلون إلى حيفا لتغذية معمل التكرير بها بطاقة تبلغ ٥ مليون طن خام/ السنة كما أن هناك خطا يمتد من أشكلون إلى أشدود بقطر ١٨ بوصة وطول ٣٦ كيلو متر لتغذية معمل تكرير أشدود وبطاقة تبلغ ٣.٥ مليون طن خام/ السنة.

العربى[1]، حين أذاع المستر «هارولد إكس» رئيس المؤسسة البترولية الأمريكية على العالم فى ٥ فبراير ١٩٤٤ مشروع نقل خام الخليج العربى إلى البحر الأبيض المتوسط وإنشاء معمل تكرير بالإسكندرية، وصف فى حينه أنه مشروع خطير، حيث جاء فى تصريحه أن ذلك جاء بناء على توصيات إدارتى الحرب والبحرية الأمريكية ورؤساء أركان القوات وإدارة بترول الجيش والبحرية بتخويله السعى إلى عقد اتفاق مع شركة الزيت العربية الأمريكية (بالسعودية) وشركة «جلف» ومجال عملها فى مشيخة الكويت بشأن مد خط أنابيب طوله ١٢٥٠ ميلاً لنقل البترول من ساحل الخليج العربى إلى البحر الأبيض المتوسط.

وقد قابل البريطانيون آنذاك المشروع بالقلق. مما دعا إلى الدخول فى مفاوضات رسمية بين الطرفين وعقد اتفاق فى ٨ أغسطس عام ١٩٤٤.

«بأن تتصل الدولتان بالدول المنتجة والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولى لشئون البترول ويكون مكونًا من ممثلين لجميع الدول».

## ... وأجهض المشروع

هذا وقد ابتدأت تجارب التشغيل لمشروع السوميد فى ديسمبر ١٩٧٦ وافتتحه السيد الرئيس السادات فى ١١/ ٦/ ١٩٧٧ - الصورة التذكارية المصاحبة - ودون فى سجل الافتتاح التحية إلى الاخوة العرب وباعتباره أول المشاريع القومية للانفتاح الاقتصادى.

(١) وقد عرضناه تفصيلا بالوضع الذى جاء فى مرحلة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١) من هذا الكتاب.

السيد الرئيس أنور السادات والمهندس/ أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء
للإنتاج ووزير البترول والمهندس/ عبد الحميد كروش رئيس شركة سوميد
فى افتتاح المشروع يونيو ١٩٧٧

## حتمية الانتشار الاستراتيجى
## فى إطار إعداد الدولة للحرب

فرض الأمر نفسه مع بداية العدوان فى يونيو ١٩٦٧[1] ضرورة الإبقاء على كامل النشاط بالمنطقة البترولية بالسويس التى كانت تضم ٨٥٪ من طاقة التكرير بالبلاد بمعملى

(١) مع العدوان فى يونيو ١٩٦٧ ، وباحتلال سيناء توقف إمداد البترول من حقول البترول بها والتى كانت تمثل ٨٠٪ من الاحتياجات آنذاك، كما أغلقت مصر قناة السويس. التى كانت وسيلة تموين معمل الإسكندرية (١.٧ مليون طن) بالزيت الخام باستخدام الناقلات وكانت منطقة الزيتية بالسويس آنذاك تمثل ٨٥٪ من النشاط البترولى فى التكرير والتصنيع وتشغيل الموانى وتداول المنتجات وإمداد البلاد باحتياجاتها..

التكرير بها إلى جانب باقى الأنشطة والتسهيلات وذلك لمدة سنتين حتى إبريل ١٩٦٩، مهما تكرر ضربها أرضًا أو جوًّا فى كل عدوان، بإجراء الإصلاحات والترتيبات العاجلة اللازمة لاستمرارية التشغيل حتى يمكن توفير بعض البدائل التى تمكن البلاد باستمرار أوجه النشاط المطلوبة بها والوفاء بالاحتياجات والإمدادات للقطاعين المدنى والعسكرى.

ومما زاد الأمر صعوبة آنذاك، أنه لم يكن هناك مفر، من استمرارية حرب الاستنزاف التى كانت تقوم بها القوات المصرية الخاصة كجزء من الاستراتيجية الموضوعة، ولعل أكثرها وضوحًا وعلى الوضع الذى نال حظه إعلاميا آنذاك، هو إغراق المدمرة إيلات الإسرائيلية فى مساء ٢١ أكتوبر ١٩٦٧، ومحاولة العدو التدمير الكامل للمنشآت البترولية عبر منطقة السويس وقد تناولناها تفصيلاً فى موضوع سابق من هذا الكتاب.

وقد جاءت خطة الانتشار لمعامل التكرير والتسهيلات للإمداد على الأسس التالية:

١ - **قصير المدى** : التعجيل بإنشاء وحدات لتقطير الزيت الخام باستثمار البنية الأساسية فى مواقع بترولية قائمة.

**مسطـــــــرد** : تحويل جهاز فصل السولار/ مازوت إلى وحدة لتقطير الزيت الخام، أمكن تشغيلها عام ١٩٦٩ بطاقة ٧٥٠ ألف طن زادت إلى ١,٥ مليون طن/ السنة فى عام ١٩٧٠.

**معمل الإسكندرية**: زيادة طاقة وحدة التقطير القائمة وإنشاء وحدة جديدة والوصول بإجمالى الطاقة إلى ٣ ملايين طن عام ١٩٧٠.

( وبذلك أمكن الوصول بطاقة التكرير بالبلاد إلى حوالى ٤,٥ ملايين طن فى بداية هذه المرحلة (١٩٧١) بدلاً من ٩,١ مليون طن كانت متوافرة بالبلاد، قبل العدوان، وأوقف منها بالسويس ٧,٦ ملايين طن عام ١٩٦٩ ).

٢ - **متوسط المدى** : وشملت إقامة معامل للتكرير بمواقع جديدة:

**العامريـــــــة** : وقد أدخل فى التشغيل عام ١٩٧٣ بطاقة ١,٥ مليون طن/العام.

**طنطـــــــا** : وقد أدخل فى التشغيل عام ١٩٧٥ بطاقة ٧٥٠ ألف طن/ العام.

## ٣ - طويل المدى :

- استكمال زيادة الطاقات بالمواقع الجديدة
- استكمال التصنيع للزيوت والأسفلت والبوتاجاز بالمواقع الجيدة
- وضع الخريطة الجديدة للنشاط البترولى فى مجال التكرير والدوائر الاقتصادية للتخزين النقل - والتوزيع وشاملة إعادة التعمير للمنطقة البترولية بالسويس.

وهذا وقد زادت طاقة التكرير بالبلاد من ٤,٥ مليون طن/ العام فى بداية عام ١٩٧١ إلى حوالى ١٥ مليون طن عام ١٩٨١ هذا ويوضح الجدول رقم (٣) تطور طاقات التكرير خلال هذه المرحلة وانتشارها لمواقع جديدة.

**الوحدة (مليون طن/ العام)**

| السنة | منطقة السويس | | منطقة القاهرة | | منطقة الإسكندرية | | إجمالى البلاد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النصر | السويس | مسطرد | العامرية | الإسكندرية | العامرية | |
| ١٩٦٧ | ٤,٦ | ٢,٨ | — | — | ١,٧ | — | ٩,١ |
| ١٩٧١ | مدمر | مدمر | ١,٥ | — | ٣,٠ | | ٤,٥ |
| ١٩٧٢ | — | — | ١,٥ | — | ٣,٠ | | ٤,٥ |
| ١٩٧٣ | — | — | ٣,٥ | — | ٣,٠ | ١,٥ | ٨,٠ |
| ١٩٧٤ | — | — | ٣,٥ | — | ٣,٠ | ١,٥ | ٨,٠ |
| ١٩٧٥ | ١,٠ | ١,٢ | ٣,٥ | ٠,٧٥ | ٣,٠ | ١,٥ | ١٠,٩٥ |
| ١٩٧٦ | ١,٠ | ١,٢ | ٣,٥ | ٠,٧٥ | ٣,٠ | ١,٥ | ١٠,٩٥ |
| ١٩٧٧ | ١,٠ | ١,٢ | ٣,٥ | ٠,٧٥ | ٣,٠ | ١,٥ | ١٠,٩٥ |
| ١٩٧٨ | ٢,٥ | ١,٢ | ٣,٥ | ٠,٧٥ | ٣,٠ | ٣,٠ | ١٣,٩٥ |
| ١٩٨٩ | ٢,٥ | ١,٢ | ٤,٠ | ٠,٧٥ | ٣,٢٥ | ٣,٠ | ١٤,٧ |
| ١٩٨٠ | ٢,٥ | ١,٢ | ٤,٠ | ٠,٧٥ | ٣,٢٥ | ٣,٠ | ١٤,٧ |
| ١٩٨١ | ٢,٥ | ١,٢ | ٤,٣ | ٠,٧٥ | ٣,٢٥ | ٣,٠ | ١٥,٠ |
| ١٩٨٢ | ٢,٥ | ١,٢ | ٤,٥٥ | ١,٠ | ٥,٢٥ | ٣,٠ | ١٧,٥ |

جدول رقم (٣) طاقات التكرير بالبلاد (١٩٧١ - ١٩٨١)

## التعمير وإزالة العدوان

وقد بدأ ذلك مبكرًا فور العبور فى أكتوبر ٧٣ والسيطرة على خـط بـارليف، وعيـون موسى، التى كانت مصدر تهديد للقذف المباشر إلى المناطق البترولية، وشمل التعمـير فـى معامل التكرير التسهيلات التى أمكن معها إدخال وحدة التقطير بطاقة مليون طن بشـركة النصر للبترول، وأخره ١,٢ مليون طن بالسويس للتصنيع مع أوائـل ١٩٧٥... وفـى إطـار برنامج لاستعادة التشغيل لإمكانات المعامل والمنطقة البترولية.

## الوفاء بالاحتياجـات مـن المنتجـــات البتروليـــة

### ١٩٧١ - ١٩٨١

لكى يمكن الوفاء باحتياجات البلاد للقطـاعين العسـكرى والمدنـى، فقـد تم تشـغيل معامل التكرير بالطاقات القصوى التى تم عرضها فيما سبق، مـع اسـتيراد الزيـت الخـام جزئيا ولاسيما فى خمس السنوات الأولى، بعضها من حصة الشريك فى الصحراء الغربيـة واستيراد الخام الجزائرى، والخام الروسى واستكمال الاحتياجات المتزايدة فـى المقطـرات الوسطى من الكيروسين/ وقود النفاثات،السولار طوال هـذه الحقبـة ويوضـح الجـدول رقـم (٤) كميات الزيت الخام التى أمكن تشـغيلها علـى معـامل التكريـر خـلال هـذه الفـترة، ومدى الاعتماد على الاسـتيراد الـذى انخفـض مـن٥٢,٨٪ فـى عـام٧١إلى٣,٥٪ فقـط عـام ١٩٨١.

الكمية : ألف طن

| عـــام | إجمالى الخام المعالج بمعامل التكرير | كميات الزيت الخام بالاستيراد | ٪ الاستيراد |
|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | ٥٠٣٥ | ٢٦٥٧ | ٪٥٢,٨ |
| ١٩٧٢ | ٦٤٧٣ | ٢٨٥٥١ | ٪٤٤ |
| ١٩٧٣ | ٧٠٠٤ | ٣٧١٤ | ٪٥٣ |
| ١٩٧٤ | ٧٢١٠ | ٣٨٧١ | ٪٥٣,٧ |
| ١٩٧٥ | ٩١٣٤ | ٣٥٤٩ | ٪٣٨,٩ |
| ١٩٧٦ | ١٠٤٢٩ | ٢٣٢٢ | ٪٢٢,٣ |
| ١٩٧٧ | ١١١١٤ | ٥٤١ | ٪ ٤,٩ |
| ١٩٧٨ | ١١٩٥٥ | ٢١٨ | ٪ ١,٨ |
| ١٩٧٩ | ١٢٢٥٨ | ٢٩٥ | ٪ ٢,٤ |
| ١٩٨٠ | ١٣٨٣٤ | ٤٦٠ | ٪ ٣,٣ |
| ١٩٨١ | ١٥٠٧١ | ٥٣٠ | ٪ ٣,٥ |
| الإجمـالى | ١٠٩٥١٧ | ٢١٠٠٨ | ٪١٩,٢ |

**جدول رقم (٤)**

**الاحتياجات من الزيت الخام لتشغيل معامل التكرير**

**١٩٧١ – ١٩٨١**

## وفى تطور الاستهلاك

## ١٩٧١ – ١٩٨١

شهدت هذه المرحلة تطورًا كبيرًا فى الاستهلاك ولا سيما اعتبارًا من عام ١٩٧٥ حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلى فى نهاية الفترة حوالى ١٤,٩ مليون طن مقابل ٦,١ ملايين طن فى عام ١٩٧١ أى حوالى ٢,٥ مرة، بخلاف الوفاء بنشاط البنكر (مازوت وسولار وتموين السفن)، وفائض للتصدير من المنتجات فى نهاية المرحلة، ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية وكذا بدء الاعتماد على الغاز الطبيعى الذى بدأ استخدامه عام ١٩٧٧ وبلغ فى نهاية المدة ١,٨ مليون طن/ السنة للصناعة والأسمدة والكهرباء.

الوحدة : ألف طن

| البيان | بوتاجاز | بنزين | كيروسين | سولار | ديزل | مازوت | غازات | أخرى | جملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | ١١٩ | ٤٨١ | ٩٤٠ | ١٠٢٦ | ١٦٢ | ٣١٥٨ | – | ٢٥٥ | ٦١٤١ |
| ١٩٧٢ | ١٣٦ | ٤٧٤ | ٩٨٣ | ١٠٥٤ | ١٧٦ | ٣٢٠٢ | – | ٢٣٧ | ٦٢٦٢ |
| ١٩٧٣ | ١٥٣ | ٥٠٦ | ١٠٣٣ | ١١٦٦ | ١٧٩ | ٣٢٩٩ | -- | ٣٢٨ | ٦٦٦٤ |
| ١٩٧٤ | ١٥٩ | ٥٥٦ | ١١٠٩ | ١٠٥٥ | ١٦٨ | ٣٣٢٠ | – | ٣٦٩ | ٦٧٣٦ |
| ١٩٧٥ | ١٧٩ | ٦٥٦ | ١١٨٨ | ١١٧٩ | ١٥٦ | ٣٦٣٩ | ٣٣ | ٤٢٩ | ٧٤٥٩ |
| ١٩٧٦ | ٢١٢ | ٧٣٦ | ١٢٥٥ | ١٣١٧ | ١٥٠ | ٤٠١٢ | ١٠٤ | ٤٩٥ | ٨٢٨١ |
| ١٩٧٧ | ٢٤٨ | ٨١٦ | ١٣٠٥ | ١٤٨٢ | ١٤٩ | ٤٢٩٢ | ٣٥٣ | ٥٤١ | ٩١٨٦ |
| ١٩٧٨ | ٢٩٧ | ٩٥٨ | ١٣٩٤ | ١٧٠٦ | ١٥٣ | ٤٤٣٥ | ٥٨٣ | ٥٢٥ | ١٠٠٥١ |
| ١٩٧٩ | ٣٣٨ | ١٠٥٤ | ١٤٤٦ | ١٩٧٣ | ١٤٩ | ٤٩٧٠ | ٨٥٣ | ٦٨٧ | ١١٤٧٠ |
| ١٩٨٠ | ٣٨١ | ١١٥٨ | ١٥٠٢ | ٢٢٨٤ | ١٤٤ | ٥١٧٢ | ١٦١٦ | ٧٨٧ | ١٣٠٤٤ |
| ١٩٨١ | ٤٣٧ | ١٢٧٥ | ١٦١٦ | ٢٨٢٨ | ١٨٠ | ٥٨٨٣ | ١٨٤٣ | ٨٦٨ | ١٤٩٣٠ |
| الإجمالى | ٢٦٥٩ | ٨٦٧٠ | ١٣٧٧١ | ١٧٠٧٠ | ١٧٦٦ | ٤٥٣٨٢ | ٥٣٨٥ | ٥٥٢١ | ١٠٠٢٢٤ |

**جدول رقم (٥)**

**تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات**

## الوفاء بمتطلبات إنتاج الكهرباء من الوقود

## ١٩٧١ – ١٩٨١

على الرغم من أن التطور الحادث فى القدرة المركبة الحرارية كان متواضعًا خلال تلك المرحلة بإضافة حوالى ١١٥٩م. و.، ارتفع معه الطلب على الوقود من السولار والمازوت من ٦٢٥ ألف طن/ السنة إلى حوالى ٣.٥ مليون طن/ العام. إلا أننا قصدنا التسجيل هنا، لتبيان التطور الضخم الذى شهدته البلاد اعتبارًا من عام ١٩٨٢ وسنعرضه فى موضع لاحق.

ويوضح الجدول رقم (٦)، رقم (٧) تطور القدرات المركبة وكذلك تطور استهلاك قطاع الكهرباء من المنتجات البترولية والغازات خلال هذه المرحلة.

الوحدة : (م . و.)

| السنة | حرارى | مائى | إجمالى |
|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | ١٣٣٠ | ٢٤٤٥ | ٣٧٧٥ |
| ١٩٧٢ | ١٣٣٠ | ٢٤٤٥ | ٣٧٧٥ |
| ١٩٧٣ | ١٣٣٠ | ٢٤٤٥ | ٣٧٧٥ |
| ١٩٧٤ | ١٣٣٠ | ٢٤٤٥ | ٣٧٧٥ |
| ١٩٧٥ | ١٣٣٠ | ٢٤٤٥ | ٣٧٧٥ |
| ١٩٧٦ | ١٣٤٤ | ٢٤٤٥ | ٣٧٨٩ |
| ١٩٧٧ | ١٤١٥ | ٢٤٤٥ | ٣٧٨٩ |
| ١٩٧٧ | ١٤١٥ | ٢٤٤٥ | ٣٨٦٠ |
| ١٩٧٨ | ١٤٦٠ | ٢٤٤٥ | ٣٩٠٥ |
| ١٩٧٩ | ١٧٨٤ | ٢٤٤٥ | ٤٢٢٩ |
| ١٩٨٠ | ٢٢٨٦ | ٢٤٤٥ | ٤٧٣١ |
| ١٩٨١ | ٢٤٨٩ | ٢٤٤٥ | ٤٩٣٤ |

**جدول رقم (٦) : تطور القدرات المركبة**
**١٩٧١ – ١٩٨١**

الوحدة (ألف طن)

| السنة | سولار | مازوت | غازات | جملة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | ٣ | ٦٢٢ | – | ٦٢٥ |
| ١٩٧٢ | ٣ | ٦٦٢ | – | ٦٦٥ |
| ١٩٧٣ | ٢ | ٨٧٩ | – | ٨٨١ |
| ١٩٧٤ | ٢ | ٩٤٩ | – | ٩٥١ |
| ١٩٧٥ | ٣ | ١٠٤٨ | – | ١٠٥١ |
| ١٩٧٦ | ٢٣ | ١٢٢٣ | – | ١٢٤٦ |
| ١٩٧٧ | ١٨ | ١٥٠١ | – | ١٥١٩ |
| ١٩٧٨ | ٦٧ | ١٧١٥ | – | ١٧٨٢ |
| ١٩٧٩ | ١٥٣ | ٢٠٥٢ | ٩٣ | ٢٢٩٨ |
| ١٩٨٠ | ٢٦٩ | ٢٠١٧ | ٥٢٣ | ٢٨٠٩ |
| ١٩٨١ | ٥٢٢ | ٢٣١٠ | ٦٣٣ | ٣٤٩٥ |
| إجمالى الفترة | ١٠٥٩ | ١٣٦٩٤ | ٧٥٦ | ١٦٠٣٢ |

جدول رقم (٧) : تطور استهلاك قطاع الكهرباء
من المنتجات البترولية والغازية ١٩٧١ – ١٩٨١

## التجارة الخارجية
## ١٩٧١ - ١٩٨١

لقد شهدت هذه الفترة التحول لأول مرة فى ألا يكون قطاع البترول عبئًا على الدولة فى فائض ميزان مدفوعاته (الصادرات - الواردات) حيث نشطت عملية الصادرات وذلك اعتبارًا من عام ١٩٧٦، وأصبح بذلك يساهم بما يوفره من النقد الأجنبى فى تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وجاء ذلك على الوضع الموضح فى الجدول رقم (٨).

الوحدة (مليون دولار)

| السنوات | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| ١٩٧١ | ٧٣ | ١٢٠ |
| ١٩٧٢ | ٤٥ | ١٠٣ |
| ١٩٧٣ | ٦٢ | ١٨٣ |
| ١٩٧٤ | ١٨٣ | ٤١٢ |
| ١٩٧٥ | ٣٠٩ | ٣٧٤ |
| ١٩٧٦ | ٦٣١ | ٣٢٥ |
| ١٩٧٧ | ٧١١ | ١٧٧ |
| ١٩٧٨ | ٩٣٠ | ١٧٧ |
| ١٩٧٩ | ١٩١٥ | ٢٥٤ |
| ١٩٨٠ | ٣٠٦٤ | ٤١١ |
| ١٩٨١ | ٣٤٤٠ | ٦٤٦ |
| الإجمالى | ١١٣٦٣ | ٣١٨٢ |

**جدول رقم (٨)**
**تطور الصادرات والواردات**
**خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٨١**

فإنه لا يفوتنا أن ننوه أن هذه الفترة ولاسيما اعتبارًا من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ قد شهدت ارتفاعًا فى أسعار البترول لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل كنتيجة مباشرة لحرب أكتوبر وكما سبق إيضاحه، ومما كان له أثر ملحوظ فى العائدات ولهذا ارتأينا أن نفرد تسجيلا لها لأهميتها من جهة، وكحدث فى تاريخ هذه الحقبة، ويوضح الجدول رقم (٩) تطور أسعار تصدير الخامات المصرية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١.

القيمة (دولار / برميل)

| السنوات | خام خليج السويس | خام بلاعيم | خام رأس غارب |
|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | ١,٣ | – | ١,٤٣ |
| ١٩٧٢ | ١,٤ | – | ١,٥١ |
| ١٩٧٣ | ١,٩٣ | – | ١,٥٢ |
| ١٩٧٤ | ٦,٤٣ | – | ٩,٢٥ |
| ١٩٧٥ | ٩,٦٢ | – | ٩,٠٤ |
| ١٩٧٦ | ١١,٣٢ | ٩,٩ | ٩,٦٨ |
| ١٩٧٧ | ١٢,٢٧ | ١١,١٩ | ١٠,٢٢ |
| ١٩٧٨ | ١٥,٩٣ | ١٢,٧٢ | ١١,٢٢ |
| ١٩٧٩ | ٢٦,٩٤ | ٢١,٨٩ | ١٧,٣٣ |
| ١٩٨٠ | ٣٤,٧٧ | ٢٩,٤ | ٢٤,٢٩ |
| ١٩٨١ | ٣٦ | ٣٢ | ٢٧ |

**جدول رقم (٩)**

**تطور متوسط أسعار تصدير البترول الخام**

**١٩٧١ - ١٩٨١**

وعلى الرغم من النجاحات التى أمكن لقطاع البترول تحقيقها للوفاء بكامل احتياجات البلاد طوال هذه المرحلة، إلا أنه على الجانب الآخر شهدت هذه الفترة ركودا فى عمليات البحث والتنمية كنتيجة مباشرة لإحجام الاستثمارات الأجنبية بسبب التوتر وعدم الاستقرار

الذى ساد المنطقة، والتى لم تبدأ فى الانتعاش إلا بكسر حالة الجمود العسكرى وتحقيق العبور (جدول رقم١٠).

الوحدة (مليون دولار)

| السنوات | البحث | التنمية | التشغيل | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | – | – | – | – |
| ١٩٧٢ | – | – | – | – |
| ١٩٧٣ | ١ | – | – | ١ |
| ١٩٧٤ | ٢٠ | – | – | ٢٠ |
| ١٩٧٥ | ١١٨ | ٣٦٣ | ٩ | ٤٩٠ |
| ١٩٧٦ | ١٩٥ | ٨٦ | ٣٧ | ٣١٨ |
| ١٩٧٧ | ٢٠٠ | ١٦٩ | ٧٨ | ٤٤٧ |
| ١٩٧٨ | ١٦٥ | ٢٢٨ | ١٤٢ | ٥٣٥ |
| ١٩٧٩ | ١٩٩ | ١٩٣ | ١٢٧ | ٥١٩ |
| ١٩٨٠ | ٣٠٧ | ٢٠٩ | ١٦٤ | ٦٨٠ |
| ١٩٨١ | ٥٤١ | ٣٠٥ | ١٧١ | ١٠١٧ |
| الإجمالى | ١٧٤٦ | ١٥٥٣ | ٧٢٨ | ٤٠٢٧ |
| النسبة | ٪٤٣ | ٪٣٩ | ٪١٨ | ٪١٠٠ |

**جدول رقم (١٠)**

**الاستثمارات الأجنبية ١٩٧١ – ١٩٨١**

## الاتفاقيات البترولية

## ١٩٧١ - ١٩٨١

وفى إطار النظام الجديد للاتفاقيات (اقتسام الإنتاج)[1] فقد أمكن كبداية فى عام ١٩٧٣ إبرام عدد ٥ اتفاقيات وفى عام ١٩٧٤ إحدى وعشرين اتفاقية أخرى (الدولية

(١) سبق ذلك توقيع عقد واحد بنظام (اقتسام الإنتاج) مع شركة شمال سومطرة (نوسوديكو). وهو يعتبر الأول من نوعه فى الشرق الأوسط والدول العربية بوجه عام، وقد كان سائدًا نظام (عقود المشاركة) فى مصر منذ ١٩٦٣.

للزيت فى أبو ماضى، وشركتى إسو وموبيل فى الدلتا وشمال شرق الدلتا، توتال فى شقير، براسبترو فى غرب الصحراء الشرقية).

| | |
|---|---|
| عدد الاتفاقيات | ٧١ |
| المساحة (ألف كيلو متر مربع) | ٦٩٢ |
| عدد الشركات البترولية العالمية | ٢٧ |
| عدد الجنسيات | ٩ |

منها بصفة خاصة ١٧ شركة أمريكية، ٢ فرنسية، ٢ ألمانية، وأخرى إيطالية، وإنجليزية، وهولندية، وبرازيلية، ويابانية، وكندية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استحداث تعديل لبند الغاز فى الاتفاقيات البترولية فى نهاية عام ١٩٨٠ لتشجيع الاستكشاف بالمناطق ذات الاحتمالات الغازية[١]، وكان البند القديم ينص على أن أى اكتشاف غاز يتحقق بمنطقة الامتياز ولا يمكن تصديره تعود ملكيته إلى الحكومة دون مقابل، أما البند الجديد فيسمح بتصدير الغاز مسالا بعد تحقيق احتياطى مؤمن من الغاز بالبلاد يبلغ ١٢ تريليون قدم مكعب[٢]، كما يتنازل الشريك الأجنبى إذا رغب، عن الغازات المكتشفة فى حدود ٧ بلايين متر مكعب أو أكثر حيث يتم تعويضه عن مصاريف البحث، وبدون مقابل لأقل من ذلك.

## البحث والاستكشاف

## ١٩٧١ - ١٩٨١

كان من الطبيعى فى بداية هذه المرحلة (التى كان العدو يحتل فيها أراضى سيناء، إلى جانب التوتر الحادث فى المنطقة)، أن يجىء تكثيف العمل فى المناطق غير التقليدية لأول مرة بالبلاد، وهى الصحراء الغربية، ودلتا النيل والبحر الأبيض المتوسط.

(١) كما استحدث تطبيق بند اقتسام الإنتاج الخاص بالزيت الخام على الغاز مع ربطه بسعر المازوت فى ١٩٨٦، وفى تعديل آخر بربطه بسعر خام الإشارة المصرى عام ١٩٩٢ بالوضع السارى عالميا لتحقيق الخطة القومية للانتشار والتوسع فى الاعتماد على الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة بالبلاد وتنفيذ الاستراتيجية التى وضعت لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عملية الكشف عن ثروة البلاد من الغازات الطبيعية ودعم احتياطيه بالبلاد، وهو الأمر الذى تحقق فعلاً بعون الله وسنتناوله فى موضع لاحق.

(٢) احتياطى الغاز فى مصر فى ١٩٩٩/١/١ يبلغ حوالى ٣٧ تريليون قدم مكعب.

ففى السنوات الخمس الأولى للفترة (١٩٧١ – ١٩٧٥) بلغت جملة الآبار الاستكشافية ١٠٠ بئر ٧٥٪ منها كانت بالمناطق غير التقليدية، وفى الست سنوات التالية (١٩٧٦ –١٩٨١) تضاعف النشاط وبلغ عدد الآبار الاستكشافية ٢٦٧ بئرًا، وانخفضت نسبة المناطق غير التقليدية إلى حوالى ٣٢٪.

ويوضح الشكل رقم (١) والبيان فى الجدول رقم (١١) التطور الحادث بذلك الشأن وبدء تصاعده من عام ١٩٧٥.

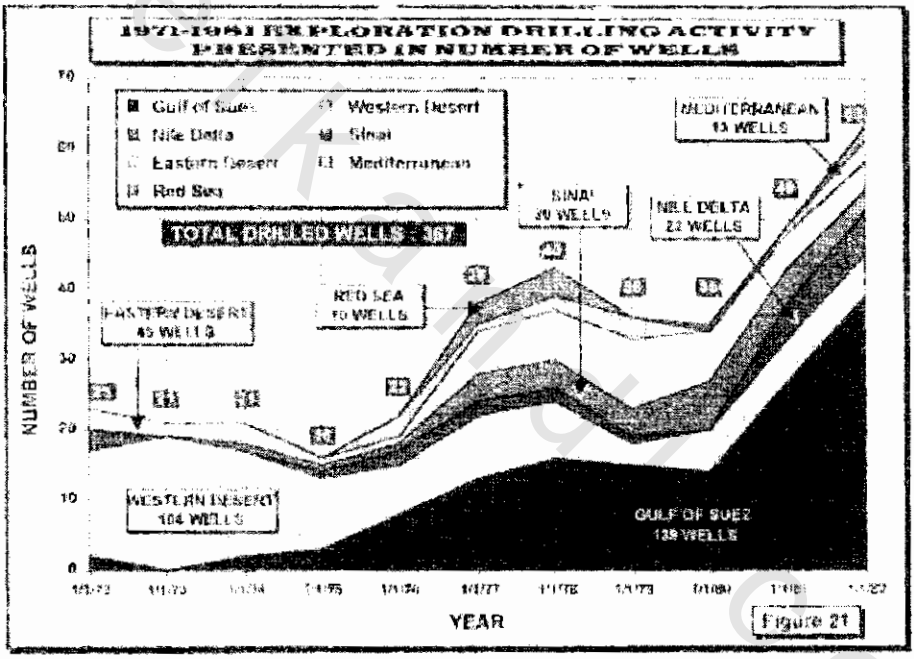


الآبار الاستكشافية بالمناطق المختلفة
الفترة من ١٩٧١ – ١٩٨١

| المنطقة | الفترة ١٩٧١ –١٩٧٥ | | الفترة ١٩٧٦– ١٩٨١ | | الاجمالى العام للفترة ١٩٧١– ١٩٨١ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأقدام المحفورة (ألف قدم) | عدد الآبار | الأقدام المحفورة (ألف قدم) | عدد الآبار | الأقدام المحفورة (ألف قدم) | عدد الآبار |
| الصحراء الغربية، الدلتا، البحر الأبيض | ٧٧٦ | ٧٥ | ٧٠٦ | ٦٤ | ١٤٨٢ | ١٣٩ |
| الصحراء الشرقية، سيناء، خليج السويس، البحر الأحمر | ٢٣١ | ٢٥ | ١٩٢٠ | ٢٠٣ | ٢١٥١ | ٢٢٨ |
| الإجمالى | ١٠٠٧ | ١٠٠ | ٢٦٢٦ | ٢٦٧ | ٣٦٣٣ | ٣٦٧ |
| ٪الإجمالى العام من الفترة ٧١–١٩٨١ | ٪٢٧,٧ | ٪٢٧,٢ | ٪٧٢,٣ | ٪٧٢,٨ | | |

## جدول رقم (١١)
## أعمال الحفر الاستكشافى
## ٧١ – ١٩٨١

## كثافة نشاط الحفر الاستكشافى
## ٧١ – ١٩٨١

| | | ٪ الآبار الاستكشافية |
|---|---|---|
| ( ا ) المناطق غير التقليدية | | |
| | الصحراء الغربية | ٪٢٨,٣ |
| | الدلتا | ٪٦,٠ |
| | البحر الأبيض | ٪٣,٥ |
| | المجموع | ٪٣٧,٨ |
| (ب) المناطق التقليدية | | |
| | خليج السويس | ٪٣٧,٩ |
| | الصحراء الشرقية | ٪١٣,٤ |
| | سيناء | ٪٨,٢ |
| | البحر الحمر | ٪٢,٧ |
| | المجموع | ٪٦٢,٢ |
| | الإجمالى | ١٠٠ |

هذا ويوضح الشكل رقم (٢) نسبة الآبار التى تم حفرها بالمناطق المختلفة بالبلاد.

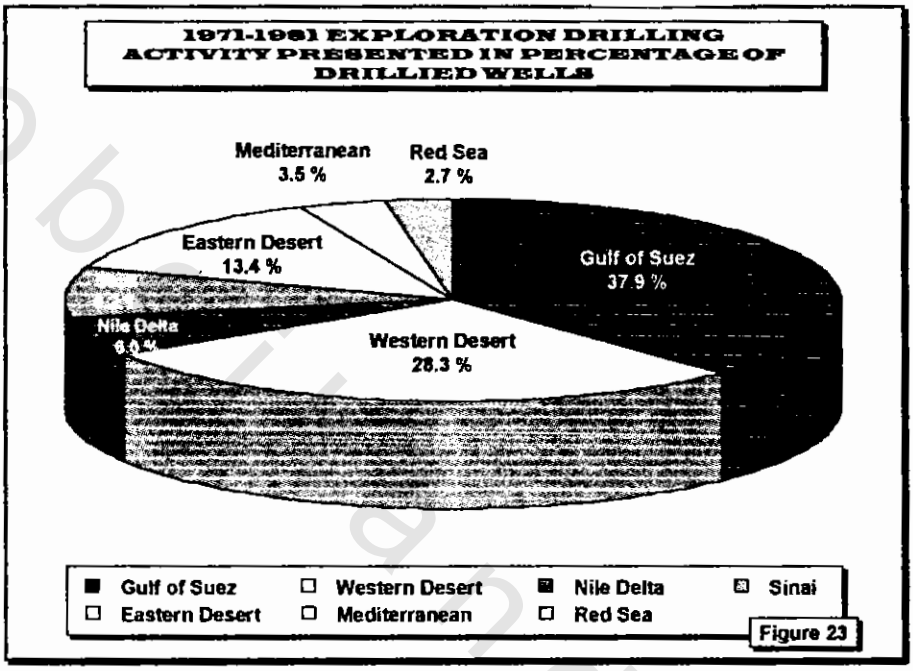


(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 48)

نسبة الآبار التى تم حفرها بالمناطق المختلفة

## الاكتشافات الجديدة ونسبة النجاح بالمناطق

لقد تم تحقيق ٨٩ اكتشافاً من جملة ٣٦٧ بئرا تم حفرها أى بنسبة نجاح فى المتوسط حوالى ٢٤٪، هذا وقد حققت منطقة خليج السويس أعلى نسبة نجاح ٣٦٪، ويهمنا هنا أن نعرضها تفصيلاً على الوضع الوارد بالجدول رقم (١٢) والشكل رقم (٣) واستنتاجاتها واضحة ومقروءة كما يتبين، وإن كنا نريد أن ننوه بأنه على الرغم من تحقيق نسبة نجاح عالية فى البحر الأبيض المتوسط حيث بلغت ٢٣،١٪ تحقق فيها ٣ اكتشافات غازية إلا أنها لم تجد الاهتمام من جانب الشريك الأجنبى فى عمليات

التنمية، كنتيجة مباشرة، وفى غيبة من وجود نص حافز لأعمال الغاز (بحث - تنمية) فى النموذج المصرى للاتفاقيات آنذاك.

| المنطقة | عدد الآبار الاستكشافية | الاكتشافات | ٪ نسبة النجاح |
|---|---|---|---|
| خليج السويس | ١٣٩ | ٥٠ | ٪٣٦ |
| الصحراء الشرقية | ٤٩ | ٧ | ٪١٤,٣ |
| سيناء | ٣٠ | ٧ | ٪٢٣,٣ |
| البحر الأحمر | ١٠ | – | – |
| الصحراء الغربية | ١٠٤ | ١٩ | ٪١٨,٣ |
| الدلتا | ٢٢ | ٣ | ٪١٣,٦ |
| البحر الأبيض | ١٣ | ٣ | ٪٢٣,١ |
| إجمالى | ٣٦٧ | ٨٩ | ٪٢٤,٢ |

جدول رقم (١٢)

نسبة النجاح فى الآبار الاستكشافية بالمناطق (١٩٧١ - ١٩٨١)

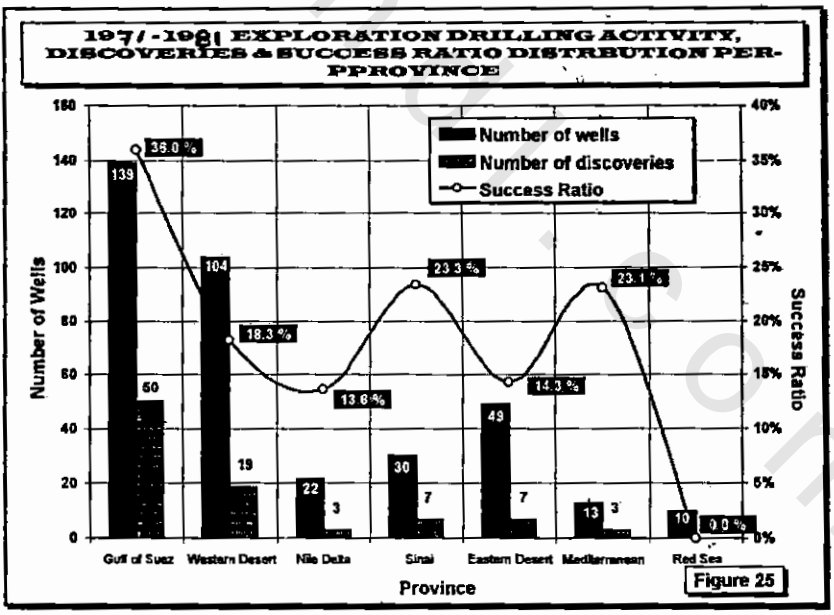


(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 50)

## الحقول البترولية الجديدة
## ٧١ - ١٩٨١

وأهمها خلال هذه الفترة:

### فى خليج السويس:

(شركة جابكو) حقول، يوليو ١٩٧٣، جنوب غارة (٣٠٠) ١٩٧٦، أكتوبر ١٩٧٧، وجنوب بلاعيم، ويونس، ونسيم، وبدرى ١٩٨١ وجنوب غارة ١٩٨١.

(شركة ديمنكس) حقول رأس بدران ١٩٧٨، رأس فنار ١٩٧٨.

(شركة ترانس ورلد) حقل شقير البحرى ١٩٧٦.

(شركة توتال) خليج شقير ١٩٨٠.

(شركة موبيل) حقل جيسوم ١٩٨٠.

(شركة أسو) حقل شرق الزيت ١٩٨١.

### الصحراء الغربية:

(جابكو): أبو الغراديق (غاز) ١٩٧١.

الرزاق ١٩٧٢

ص غ ٣٣ ١٩٧٢

(ويبكو) حقول، يدما ٧١، مليحة ٧٢، أم بركة ١٩٧٦.

(العامة) أبو سنان (غاز) ١٩٨١.

(شل) بدر الدين (غاز) ١٩٨١.

### الصحراء الشرقية:

(العامة) خير ١٩٧٣، الخليج ١٩٨٠، شرق كريم ١٩٨٠، عسران ١٩٨١.

(أبيديكو) غرب بكر ١٩٧٨.

**سينـــاء:**

(بتروبل) جنوب روديس ٧٩، سدرى ١٩٨٠.

**البحر الأبيض:**

(شـــركة ألف) ناف ١ (غاز) ١٩٧٨.

(الدولية للزيت) طيبة ١ (زيت) ١٩٨١.

التمساح (غاز) ١٩٨١.

**الدلتـــا:**

(الدولية للزيت) القنطرة (غاز) ١٩٧٦.

هذا وقد شملت عمليات البحث والاستكشاف خلال هذه المرحلة تكليفاً غير عادى من جانب الحكومة بتقييم الخزان الجوفى للمياه فى المنطقة الحدودية بجنوب الصحراء الغربية (شرق العوينات).

## مشروع شـــرق العـوينـات
**(المنطقة الحدودية - جنوب الصحراء الغربية)**

وقد صدر التكليف من اللجنة الوزارية للإنتاج بمجلس الوزراء للشركة العامة للبترول لما لديها من إمكانات وخبرات متخصصة فى البحث للقيام بتنفيذ برامج دراسة تقييم المصادر للمياه الجوفية والتربة وإجراء التجارب الميدانية لجدوى استغلالها.

- أبحاث ودراسات المياه الجوفية بمنطقة جنوب الوادى.
- متابعة الدراسات لخزانات المياه الجوفية الخاصة بسعة الخزانات ومصادر تغذيتها وإمكاناتها المتاحة للرى والتعمير.
- مشروع القرية الشمسية لإقامة مجمع صناعى زراعى متكامل ذى اكتفاء ذاتى فى مجال الطاقات الجديدة والمتجددة.



obeikandl.com

## • دراسات وأبحاث الموارد الأرضية والمائية بمنطقة شرق العوينات

وقد أتمت الشركة هذه المهمة على عدة مراحل خلال الفترة من ١٩٧٨ - آخر يونيو ١٩٨٨ حيث أسفرت دراسات تقييم مصادر المياه الجوفية والتربة بمنطقة شرق العوينات عما يلى:

١ - كمية المياه المتاحة للسحب الآمن من الخزان الجوفى بشرق العوينات تكفى لرى حوالى ٢٠٠ ألف فدان بمعدل سحب يومى قدره ٤,٧ مليون متر مكعب لمدة ١٠٠ عام دون الإخلال بخصائص الاتزان فى الخزان الجوفى وهو أن يتجاوز الانخفاض فى سمك الخزان المشبع بالمياه (٥٠٪) وذلك على أساس أن كمية المياه اللازمة لرى الفدان الواحد سنويا ٧٥٠٠ متر مكعب أى ٢٥ متر مكعب يوميا (٣٠٠ يوم رى / السنة).

٢ - أسفرت الأبحاث والدراسات التى أجريت على مساحة ٦,٥ ملايين فدان، عن وجود مساحة ٣,٣ملايين فدان قابلة للاستزراع منها ١,١مليون فدان ذات أولوية أولى وقد تم إعداد الخرائط الخاصة بتصنيف التربة لهذه المساحات.

٣ - تبلغ كمية التغذية للخزان الجوفى ١٢٦ مليون متر مكعب من منطقة شمال غرب السودان وقد أثبتت الدراسات التى قامت بها جامعة برلين والجامعات الأمريكية احتمالات تغذية الخزان من عدة مناطق أخرى أيضًا.

وقد بلغت جملة المبالغ التى صرفت على هذه الأبحاث والدراسات ١٥,٦ مليون جنيه آنذاك.

بخلاف شبكة الطرق التى تخدم عمليات البحث عن المياه الجوفية واستصلاح الأراضى، التى قامت بتنفيذها الشركة العامة للبترول بالصحراء الغربية (بطريقة الرش على البارد) وهى شبكة تمتد من العوينات والحدود مع السودان إلى الشمال مع العلمين والدلتا شرقًا والحدود الليبية غربًا، وكذلك مع الصحراء الشرقية وسيناء وبإجمالى يزيد عن ٣٧٠٠ كيلو متر كوضع مرحلى خدم عمليات البحث والتنقيب حقبة طويلة من الزمن، والمتطلبات الاستراتيجية بالدرجة الأولى.

## ● متابعة المشروع:

هذا وقد تم فى عام ١٩٧٨ تشكيل لجنة عليا مشتركة من الأجهزة المتخصصة بأبحاث ودراسات المياه الجوفية، بوزارة الرى واستصلاح الأراضى، ووزارة البترول وأسندت رئاستها لرئيس مجلس إدارة الشركة العامة للبترول بالقرار الوزارى رقم ١٩٧٨/٧٢ لمتابعة الدراسات التى تتم بذات الشأن.

## ● المزرعة التجريبية (القرية الشمسية)

ومن خلال المنحة المقدمة من الحكومة الإيطالية إلى الحكومة المصرية لإقامة مجمع صناعى زراعى متكامل ذى اكتفاء ذاتى فى مجال الطاقات الجديدة والمتجددة (القرية الشمسية بمنطقة شرق العوينات) والمبرمة بتاريخ ٨٣/٩/١٥ مثلت فيها الشركة العامة للبترول مع الكلية الفنية العسكرية الجانب المصرى، تم ما يلى:

١ - إنشاء مزرعة تجريبية على مساحة ١٠ أفدنة تعمل بالطاقة الشمسية والرياح لإجراء تجارب الزراعات المختلفة لتكوين المحصول كما هو موضح بالصورة.

٢ - الإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء القرية الشمسية للمنطقة وهى تخص (٢٠٠٠ فدان) لزراعة الأعلاف وتجربة الطاقة الشمسية والرياح وأنظمة الرى المختلفة، وقد شملت وحدات:

(أ) محطة ضخ المياه: بواسطة الطاقة الشمسية "Solarex" وقدرة المحطة ٢١,٥ ك. وات وانتهى تركيبها فى ابريل ١٩٨٤، وهى تتكون من ٥٤٠ خلية شمسية قدرة كل واحد منها ٣٥ - ٤٧ وات، وتشمل خزانات المياه والطلمبات، بطاقة ٣٠ مترا مكعبا / الساعة وبضغط ٥٠ رطلا/ البوصة إلى شبكة الرى بالتنقيط لمساحة ١٠ أفدنة.

(ب) محطة الطاقة الشمسية: وقدرة المحطة ٢٠٠ ك. وات. وقد صممت هذه المحطة لتعمل بنظامى الخلايا الثابتة والخلايا المتحركة، وهى تتكون من نوعين من الخلايا الشمسية " Polly – Xall, Mono – Xall" وتقوم هذه المحطة بتغذية محطة القوى الكهربائية والتى تستمد الطاقة من ثلاثة مصادر هى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (٤ وحدات لتوليد طاقة الرياح)، ومحطة بيوجاز.

**المزرعة التجريبية (شرق العوينات)**

**الشركة العامة للبترول**

(جـ) وحدات توليد الطاقة بالرياح: بالقرية الشمسية على الوضع المخطط بالمشروع ٥ وحدات، أحدها ٢٢٥ ك.و.س عند سرعة رياح ٤ متر / الثانية، ٤ وحدات ذات قدرة ٢٥ ك.و.س عند سرعة رياح ٤,٣ متر / الثانية، وعلى أن يتم توصيلها بالشبكة الرئيسية بالمحطة مع محطة البيوجاز، وأن يتم التحكم بالتيار الخارج من محطة القوى الكهربائية عن طريق حاسب إليكترونى.

## تسليم المشروع إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

وقد قامت وزارة البترول على الوضع الوارد بالقرار ٣٣٦ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنقل مسئوليات المشروع ومستنداته شاملاً العقود إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وبتوقيع الاتفاق الخاص مع الهيئة المذكورة،

وبذلك أصبحت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تحل محل الشركة العامة للبترول فى كافة المسئوليات التى كانت تضطلع بها وتم إخطار الكلية الفنية العسكرية وكذلك الجانب الإيطالى.

وقد قصدنا من عرض هذا الموجز عن ذلك المشروع إبراز أن هناك مجلدات تخص الدراسات لخزانات المياه الجوفية، وشرح أبعاد الخبرة التى اكتسبت فى تجربة سابقة كركيزة، وتم تسليم هذه الدراسات والبيانات لجهات الاختصاص للاستفادة بها فى مشروعات الخروج من الوادى القديم.

## الإنتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية

### ١٩٧١ - ١٩٨١

بلغ إجمالى الإنتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية حوالى ٢٠٩ مليون طن خلال تلك الفترة، منها حوالى ٦,٦مليون طن من الغازات الطبيعية لأول مرة إلى أنه تجدر الإشارة ما يلى:

- ظل إنتاج الزيت الخام فى تناقص مستمر بسبب الظروف السائدة فى منطقة خليج السويس المصاحبة للعدوان واحتلال سيناء وقد انخفض الإنتاج من حوالى ١٤,٨ مليون طن فى عام ١٩٧١ إلى ما يقرب من النصف فى ٤ سنوات حيث بلغ حوالى ٧,٥ مليون طن عام ١٩٧٤، حيث بدأ فى الزيادة وصولاً إلى ٣٤ مليون طن فى عام ١٩٨١.

- تمت عمليات إنتاج الغاز الطبيعى لأول مرة من حقل أبو ماضى فى الدلتا عام ١٩٧٧.

ويوضح الجدول رقم (١٣) والشكل رقم (٤) التطور الحادث بذات الشأن:

الوحدة (مليون طن)

| الفترة | الزيت الخام | | الغازات ومشتقاتها | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|
| | الكمية | النسبة | | |
| ١٩٧١ - ١٩٧٥ | ٥٣,٢ | ٪٢٦,٣ | – | ٥٣,٢ |
| ١٩٧٦ - ١٩٨١ | ١٤٩,٢ | ٪٧٣,٧ | ٦,٦ | ١٥٥,٨ |
| **الإجمالى** | ٢٠٢,٤ | ٪١٠٠ | ٦,٦ | ٢٠٩ |

جدول رقم (١٣) : الإنتاج من الزيت الخام والغاز (١٩٧١ - ١٩٨١)

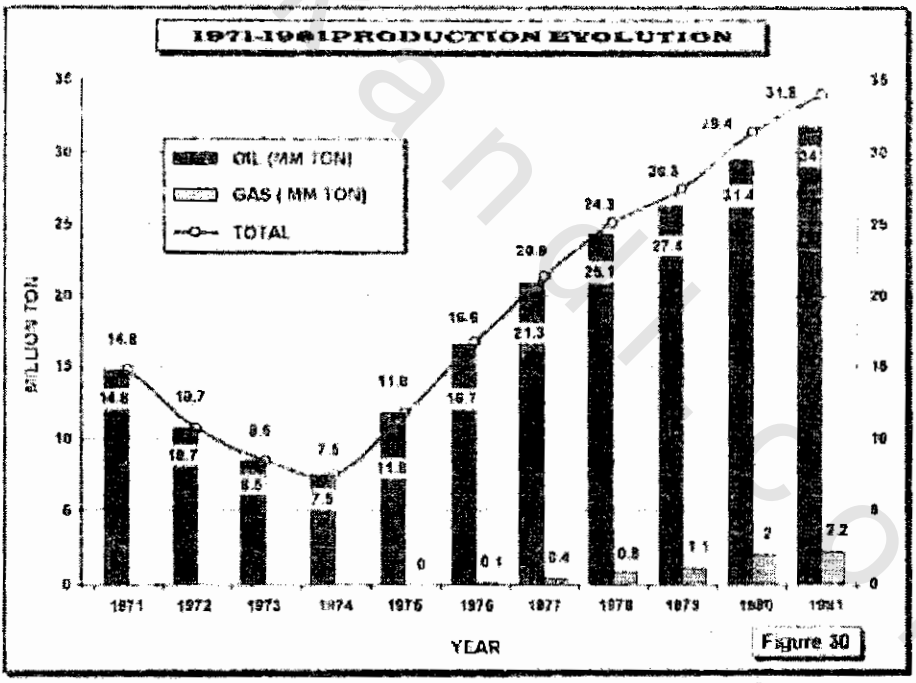


[Ref: Egy. Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-Al Ahram Press Ord. 1998 Page 75]

تطور الإنتاج من الخام والغاز

١٩٧١ - ١٩٨١

## ☐ الاحتيـــاطى المتبـــقى
## ١٩٧١ - ١٩٨١

أمكن زيادة الاحتياطى المتبقى لهذه الفترة من ٢٥٧ مليون طن مكافئ فى عام ١٩٧١ (منها ٤٩ مليون طن للغازات) إلى ٦٤٨ مليـون طـن مكـافئ فـى نهايـة عـام ١٩٨١ منـها (١٣٨ مليون طن للغازات)، بالإضافة إلى إنتاج حوالى ٢٠٩ مليون طن خلال الفترة وعلـى الوضع التالى وكما يوضحه الشكل رقم (٥).

| | مليون طن مكافئ |
|---|---|
| أمكن من عمليات الاستكشاف والتنمية إضافة | ٦٠٠ |
| استهلكنـا منهـــــا خـــــلال الفتـــرة | ٢٠٩ |
| والباقى وقدره | ٣٩١ |
| (أضيف إلى رصيد البلاد من الاحتياطى) | |
| (فى بداية المدة وكان ٢٥٧ مليون طن) | |
| **ليصبح الاحتياطى فى نهاية المدة (١٩٨٢/١/١)** | **٦٤٨** |

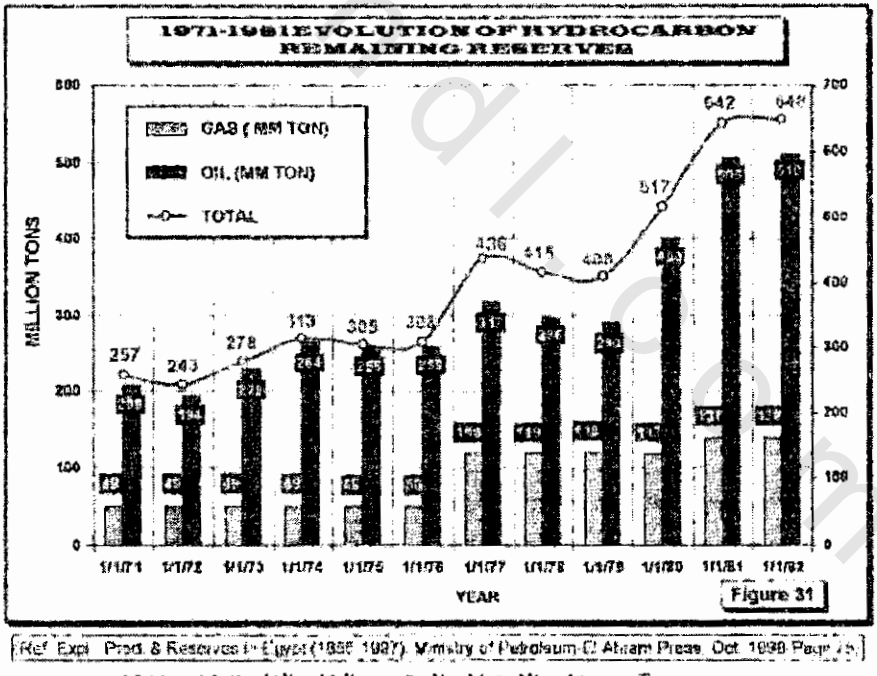


Ref: Expl. Prod. & Reserves in Egypt (1955-1987), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1988 Page 75

تطور الاحتياطى المتبقى من الخام والغاز ١٩٧١ – ١٩٨١

تجدر الإشارة إلى أنه بدون عمليات البحث والاستكشاف والتنمية وإضافة ٦٠٠ مليون طن الموضحة أعلاه، يكون - لا قدر الله - رصيد البلاد من الاحتياطى المتبقى قد استهلك تمامًا قبل نهاية عام ١٩٨٢ كما هو موضح بالشكل رقم (٦).

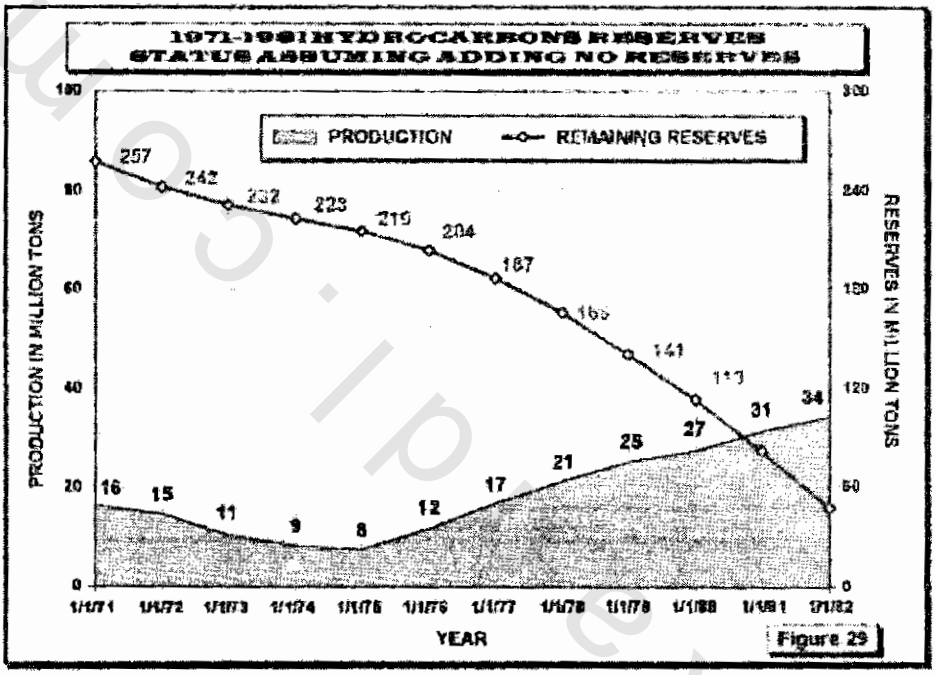


(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 73)

استهلاك رصيد الاحتياطى فى بداية المدة

بفرض عدم إضافة الاكتشافات الجديدة

١٩٧١ – ١٩٨١

هذا ويوضح الجدول رقم (١٤) مؤشرات الإنجازات التى تمت خلال هذه الحقبة (١٩٧١ - ١٩٨١) كوضع مقارن مع مرحلة الإعداد (١٩٥٢ - ١٩٧٠).

## • مرحلـــة النضـــوج

### ١٩٧١ - ١٩٨١

| | مرحلة الإعداد ١٩٥٢ - ١٩٧٠ | مرحلة النضوج ١٩٧١ - ١٩٨١ |
|---|---|---|
| (أ) طوال المرحلة: | | |
| - عدد الاتفاقيات البترولية. | ٩ | ٧١ |
| - الحفـر الاستكشافى | | |
| الأقدام المحفورة (ألف قدم) | ١٧٥٧ | ٣٦٣٣ |
| عدد الآبـار. | ٢٠٢ | ٣٦٧ |
| الآبار الناجحة. | ٣٥ (١٧٪) | ٨٩ (٢٤٪) |
| - الإنتاج المجمع (مليون طن). | ٩٨,٦ | ٢٠٩ |
| (ب) فى السنة الأخيرة من نهاية المدة: | | |
| الإنتاج (مليون طن). | ١٦,٤ | ٣١,٨ |
| الاحتياطى المتبقى (مليون طن). | ٢٥٧ | ٦٤٨ |
| طاقة التكرير (مليون طن). | ٤,٥ | ١٤.٧ |
| الاستهلاك (مليون طن). | ٥,٩ | ١٥ |
| الاستيراد (ألف طن/العام) | ٣٥٧٥ | ١٨٨٦ |
| التصدير (ألف طن/العام) | ٧٩ | ٩٩٤٦ |

جدول رقم (١٤)

مرحلة النضوج (١٩٧١ - ١٩٨١)

## استلام حقول البترول

## (تحـــرير سينـاء)

فى الخامس والعشرين من أبريل ١٩٧٩، تم توقيع معاهدة السلام كنتيجة مباشرة للعبور العظيم، وهى تجىء فى خمس مراحل للانسحاب، كما توضحها الخريطة المرفقة

التى نشرت ضمن الوثائق ونصوص المعاهدة فى ملحق خاص للأهرام صدر فى ٣٠ مارس ١٩٧٩.

وفى تسجيل دقيق لهذه المراحل كرؤية مصرية وفى حس وطنى نشرت جريدة الأهرام (العدد الصادر فى ٢ مايو ١٩٩٨) مقالاً للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان بعنوان (٢٥ أبريل وكشف الحساب) بمناسبة الاحتفال بعيد تحرير سيناء الذى تحتفل به البلاد كل عام. واستكمالاً للفائدة للقارئ ارتأينا أن نوجز هنا ما جاء عن تلك المراحل الخمس بالمقال نقلاً عنه، حتى تكون من مصدر واحد فى تسلسلها بديلاً للاجتهاد المطروح لدينا مع العديد من المراجع الأخرى من جهة، ناهيك عن أسلوبه الشيق من جهة أخرى.

## المرحلة الأولى:

فى يوم ٢٥ مايو ١٩٧٩ أى بعد شهرين من توقيع المعاهدة، جرى تسليم مدينة العريش فى احتفال كبير. حرص الرئيس السادات فيه على ارتداء لباس القائد الأعلى للقوات المسلحة – لباس الأدميرال - لإثبات أن أداء هذه القوات فى أكتوبر ١٩٧٣، هو الذى أدى إلى هذا اليوم العظيم، ووقف حشد كبير من ممثلى الشعب المصرى بكل فئاته، علاوة على جرحى الحرب من مصر، وكان معظمهم على عجلات. وعندما خطب رئيس إسرائيل «نافون» يقول ها نحن سلمناكم العريش، ثار الرئيس السادات وقال فى خطابه إنه لا يقبل هذا الكلام «لقد استعدنا العريش بالقتال المرير وبالدم الغالى الذى أهدر فى سيناء».

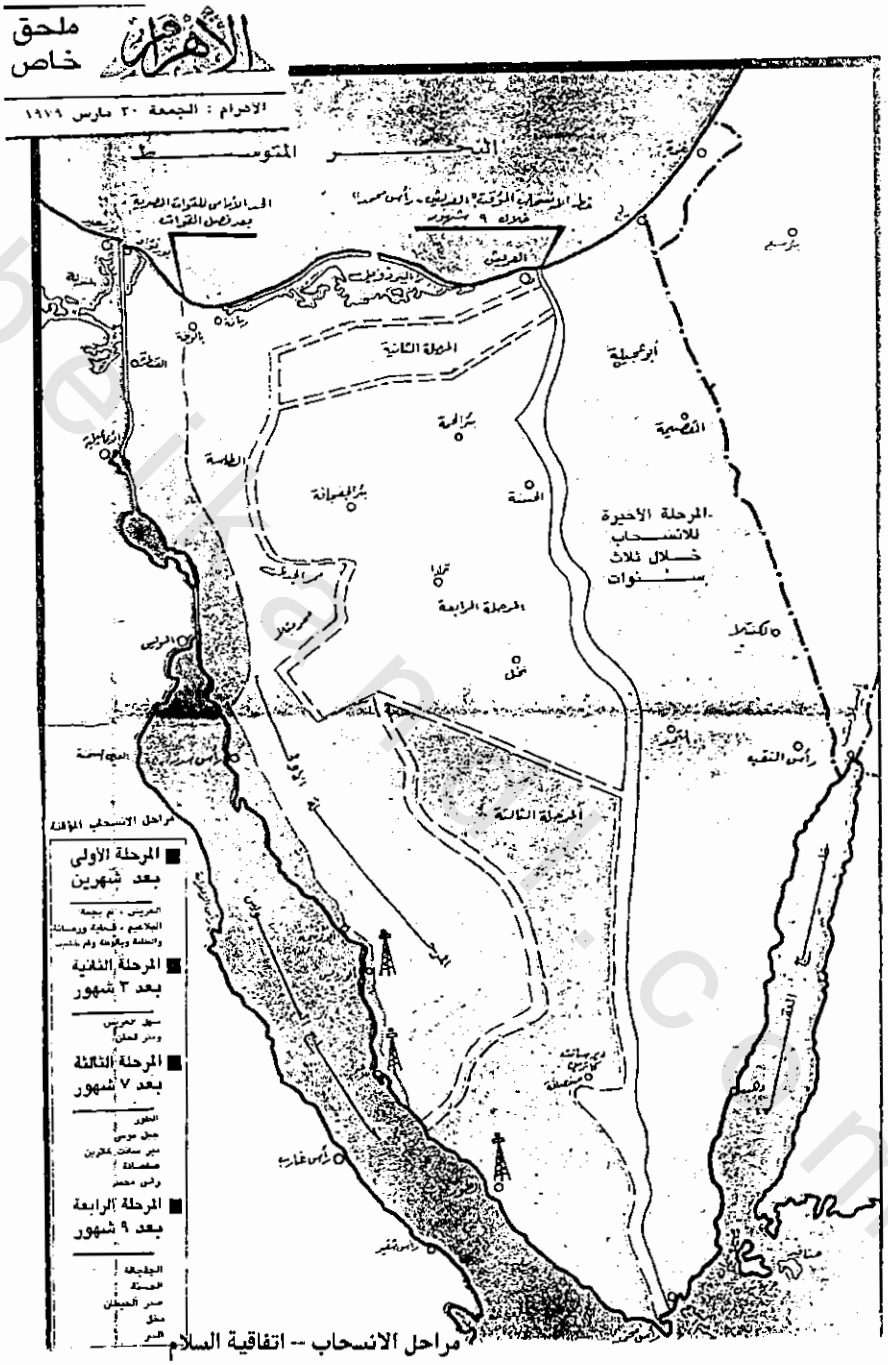


مراحل الانسحاب -- اتفاقية السلام

## المرحلة الثانية:

وقد تضمنت الانسحاب من مناطق البترول والمعادن فى سيناء على مساحة ستة آلاف كيلو متر مربع، وكانت تشمل مناطق أم بجمة، عسل ومطامر، وادى فيران، وادى سدر حيث مناجم المعادن والمنجنيز وغيرها فضلاً عن آبار بترول عسل ومطامر.

## المرحلة الثالثة:

فى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩، وتشمل منطقة تصل مساحتها إلى ٧٠٠٠ كيلو متر مربع جنوب سيناء ليرتفع العلم المصرى على أكبر تجمع سكانى فيها فى احتفال فى أبو دربة. وتمتد المنطقة ٩٠ كيلو مترا داخل سيناء من شاطئ خليج السويس وتضم واحة فيران ومجموعة آبار جوفية، وتشتمل على جزء من طريق الطور / أبو رديس بطول ٣٨ كيلومترا.

## المرحلة الرابعة:

فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩ أى بعد شهرين، تم الانسحاب من المنطقة الرابعة وهى منطقة الطور وسانت كاترين وجبل موسى وصفصافة ورأس محمد وتبلغ مساحتها حوالى (١٥٠٠) كيلو متر مربع وعدد سكانها (٢٥٠) نسمة. وكان من أهم ما تحويه منطقة الطور هذه حقل للبترول[1] وطاقته حوالى ٣٥ ألف برميل فى اليوم وكانت إسرائيل هى التى اكتشفته فى فترة احتلالها لسيناء، وكانت تعتمد عليه أساسًا كمصدر للبترول.

وقد أخرج الرئيس السادات الاحتفال باسترداد هذه المنطقة إخراجًا خاصًا دوى فى العالم ففى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٧٩ أقام صلاة شكر حضرها شيخ الأزهر وبابا الأقباط وحاخام اليهود المصريين فى المنطقة، ودعا من فوق جبل الراحة إلى إنشاء مجمع للأديان الثلاثة فى اكتتاب عالمى قيمته ٦٠ مليون دولار.

---

(١) استلام حقل شعب على (علما كما تسميه الإدارة الإسرائيلية) سنتناوله تفصيلا فى موضع لاحق.

## المرحلة الخامسة:

فقد تم تسليمها فى ٢٥ يناير ١٩٨٠ وقد استردت مصر بها القطاع الأوسط بخط السويس رأس محمد الممتد لمسافة ٢٢٥ كيلو مترا وتضم منطقة المضايق الاستراتيجية، علاوة على ثلاثة مطارات عسكرية (المليز وتمادة والسر) ومجموعة مهابط للهليكوبتر، وتضم أيضا مناجم الفحم بوادى الصفا بجبل المغارة جنوب غربى مدينة العريش، وبتسليم هذه المنطقة الخامسة تكون مصر قد استردت حوالى ٤٥ ألف كيلو مترا مربعًا من سيناء أى حوالى ثلاثة أرباع مساحتها، وتكون إسرائيل قد أوفت بالتزامات الانسحاب المبدئى من خط العريش إلى رأس محمد وهو الممتد لمسافة ٢٢٥ كيلو مترا.

وبهذا تكون المراحل الخمس الأولى قد تمت فى عهد الرئيس السادات، وبقيت بعد ذلك المرحلة النهائية للانسحاب من سيناء، أو المربع الأخير من سيناء.

## استلام حقل شعب على من الإدارة الإسرائيلية

## (٢٥ نوفمبر ١٩٧٩)

فى الثانية عشرة من ظهر يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩ كنت مع مجموعة العمل المصرية التى تشرفت برئاستها أصعد المنصة البحرية لحقل شعب على (حقل علما كما سماه الإسرائيليون)[1]، وكان هناك ... الطاقم الإسرائيلى... وجوه ترتسم عليها الكآبة والتوتر، ومع أن عملية تسلم المنصة البحرية أمر تحدد بل ومحدد، إلا أننا فوجئنا وكأن الأمر يجب أن يقود إلى كارثة، أو هكذا كانت الأذهان فى تقدير الجانب الإسرائيلى،

(١) يقع حقل شعب على فى الجزء الجنوبى الشرقى من خليج السويس ويبعد حوالى ٦٧ كيلو مترا عن منطقة رأس شقير، وقد تم اكتشاف هذا الحقل فى نوفمبر ١٩٧٧ بواسطة شركة نيبتون للزيت التى كانت تعمل لحساب الإسرائيليين، وأطلقت عليه السلطات الإسرائيلية اسم «علما»، والتركيب الجيولوجى للحقل المذكور عبارة عن منطقة يتخللها فالقان رئيسيان من الشرق والغرب ويمتدان من الاتجاه الغربى إلى الجنوب الشرقى، وتقطعها من الداخل مجموعة من الفوالق الصغيرة على هيئة درجات السلم ويضم الحقل مجموعة من الطبقات المنتجة التى تكونت على مر العصور الجيولوجية المختلفة وأتمت إسرائيل حفر خمسة آبار من رصيف بحرى، وسبعة آبار من رصيف آخر، وكانت تنتج بمعدل حوالى ٣٥ ألف برميل يوميا، مما ترتب عليه انخفاض الضغط الجوفى من ٢٤٠٠ رطل على البوصة المربعة إلى ٨٠٠ رطل على البوصة خلال عامين فقط.

ففى اللحظة الأولى لصعودنا المنصة طلبت من رئيس المجموعة الإسرائيلية. إنزال العلم الإسرائيلى. ويبدو أن مشهد زميلنا الذى يحمل العلم المصرى على امتداد ذراعيه فى وقفته المشدودة من جلال الموقف، قد استفزته... ومرت اللحظات... وارتفع العلم المصرى... ودوت صرخة أحد المهندسين تسبق المجموعة.. الله أكبر، وله أخ (ملازم أول) استشهد فى حرب ١٩٦٧.

ويهمنى أن أسجل أيضًا أن كل الإنشاءات والمعدات جاءت بوضع التسليم لدى الإسرائيليين أنه أمر مؤقت، وقد كانت معظم الأجهزة والمعدات المقامة على رصيف الإنتاج غير نمطية وغير معروفة الهوية حالتها سيئة جدًا بعيدًا عن المستوى المعروف للصناعة. كما أن وضع التشغيل أيضا كان المقصود منه الحصول على أكبر كميات من الزيت الخام، فى أقصر وقت ممكن، حيث كانت عملية فصل الغاز تتم على الرصيف البحرى ويتجه الزيت الخام إلى ناقلة تستخدم كمستودع للتخزين ومنها إلى ناقلات للشحن. ونسبة الأملاح فى الزيت الخام تفوق كثيرًا المعدلات المعروفة والمسموح بها فى التشغيل على معامل التكرير.

وقد ألقى على عاتق شركة بترول خليج السويس التى كنت أتشرف برئاستها فى ذلك الوقت مهمة إعداد الكوادر لاستلام الحقل، وتشغيله وتطويره[1]. وعلى الرغم من ضآلة المعلومات المتاحة عن الخزان الجوفى، وقيام الإدارة الإسرائيلية بالإنتاج من أكثر من طبقة، أهدرت معه الاستفادة السليمة طبقًا للقواعد الفنية المعروفة.

ويهمنى هنا أن أشير إلى أنه فى مجال التطوير لهذا الحقل بعد استلامه، فقد أظهرت الدراسات أهمية مشروع حقن المياه للمحافظة على طاقة الخزان الجوفى. وقد تم إنشاؤه بالفعل على أحد الأرصفة البحرية الجديدة، ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه فى الشرق الأوسط حيث تتم جميع مراحل أخذ المياه من البحر ومعالجتها وضخها فى الآبار من على الرصيف البحرى.

---

(١) تطوير حقل شعب على فى خليج السويس - مقال للمؤلف بمجلة البترول العدد مارس - أبريل ١٩٨٤.

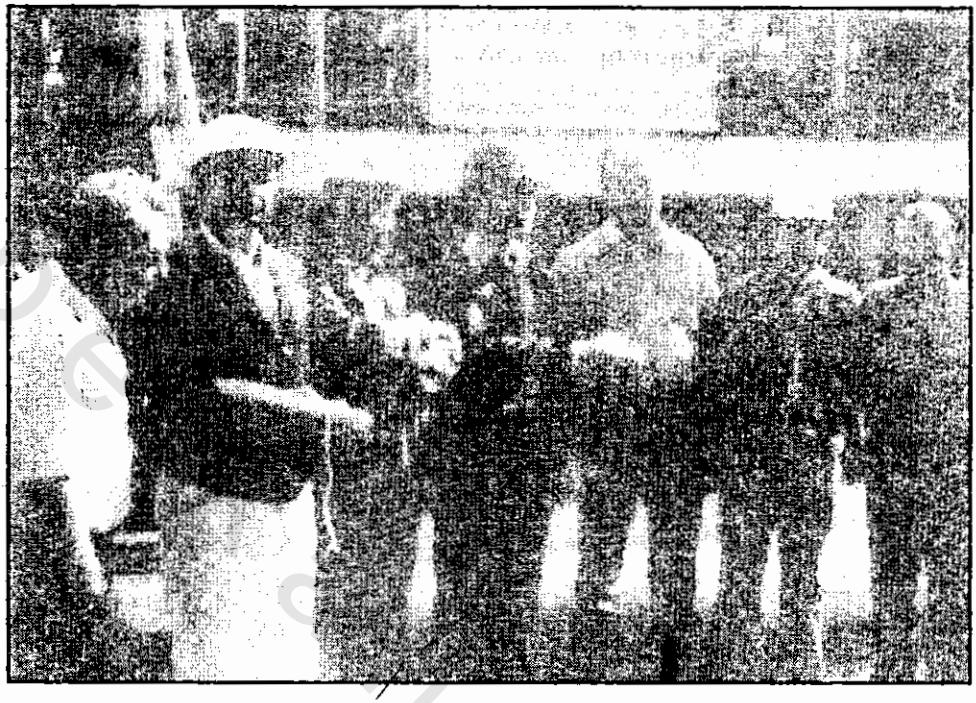

المجموعة المصرية على المنصة البحرية لحقل شعب على ظهر الأحد الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩

رفع العلم المصرى وإنزال العلم الإسرائيلى

## تحالف القوى لتقويض عملية السلام والمهمة الصعبة أمام الرئيس مبارك

وفى تحليل واع ودقيق عرض الدكتور عبد العظيم رمضان فى مقاله المشار إليه القوى التى تحالفت لتقويض عملية السلام لتعيق المرحلة الأخيرة، بل لتعيد النهاية إلى البداية لينهار كل ما تم:

- التهديد الأثيوبى بتحريض من الاتحاد السوفيتى، مما دعا الرئيس السادات فى يونيو ٨١ الإعلان بأن مصر سوف تشن الحرب ضد من يعيقها من استخدام مياه النيل إلى سيناء.
- الحشود الليبية على حدود مصر كرد فعل بعد مؤتمر الرفض فى طرابلس.
- إعلان إسرائيل عزمها على إنشاء قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت داخل قطاع غزة، وإعلان بيجن عدم التخلى عن الضفة وغزة وهضبة الجولان.
- الإغارة على المفاعل الذرى العراقى فى يوم ٧ يونيو ١٩٨٠ فى ذات يوم مقابلة بيجن للرئيس السادات فى شرم الشيخ.
- إعلان الوحدة بين سوريا وليبيا فى سبتمبر ١٩٨٠ كأمر يجىء فى إطار جبهة الرفض آنذاك.

**وعلى هذا النحو.. بدا أن قضية السلام برمتها قد أصبحت معرضة للضياع.**

## المناورة.. والمحاورة والصمـــــــود

وجاء ذلك... فى قمته بعد تولى الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية وأصبح فى يده مصير الحرب والسلام. فإذا استجاب لضغوط جبهة الرفض العربية وقوى المعارضة الداخلية والمعادية لتحرير سيناء وحدها، أعطى ذلك إسرائيل الفرصة لاستبقاء سيناء فى

يدها حتى تجبرها حرب عربية إسرائيلية خامسة على الانسحاب منها، ومن حسن حظ مصر أن الرئيس مبارك كان يستوعب حقائق الموقف كاملة منذ البداية، فقد أعلن سيادته فى مجلس الشعب فور تنصيبه رئيسًا للجمهورية «التزام مصر بكل الاتفاقيات الدولية وبطريق السلام»، وباستمرار مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى فى سبيل الوصول إلى السلام الشامل فى المنطقة، ومع هذا ظلت هناك إثارة للعراقيل، وطلب من الرئيس مبارك التوقيع على ورقة تؤكد التزامه بالمعاهدة وحمل هذا وزير الخارجية الأمريكى «هيج» إلى مصر فى آخر يناير ١٩٨٢، وخصيصا لتقديم هذا الطلب، ورفضها الرئيس مبارك.. حيث جاء الرد.

**إن مصر دولة، بل وأقدم دولة فى العالم وأن ما يلتزم به رئيس لها ملزم للدولة ولكل من يتناوب على رئاستها، وأن السلام كان ولا يزال هدف مصر وليس مطلبًا شخصيا للرئيس السادات.**

وظلت الأمور فى تداول مرير ومجهد، وتجميع الذرائع من جهة إسرائيل لتأجيل الانسحاب... يقابله الصمود... إلى أن تحقق فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ الانسحاب فى موعده وفى إطار اتفاق على أسلوب لحل مشكلة طابا [1].

**وفى تواصل... تأهبت مصر للانطلاق ..**

**فى مرحلة جديدة**

*****

(١) وهو الانتصار الذى حققته مصر بجهودها الدبلوماسية والقانونية أيضا، بصدور قرار محكمة العدل الدولية بعودة السيادة المصرية الكاملة إلى طابا عند نظر التحكيم الذى تقدمت به مصر، وجاء استردادها استكمالاً للنصر العسكرى لحرب أكتوبر.

## ملحق رحلة السلام ● الأهرام ١٩٧٩/٣/٣٠ ●

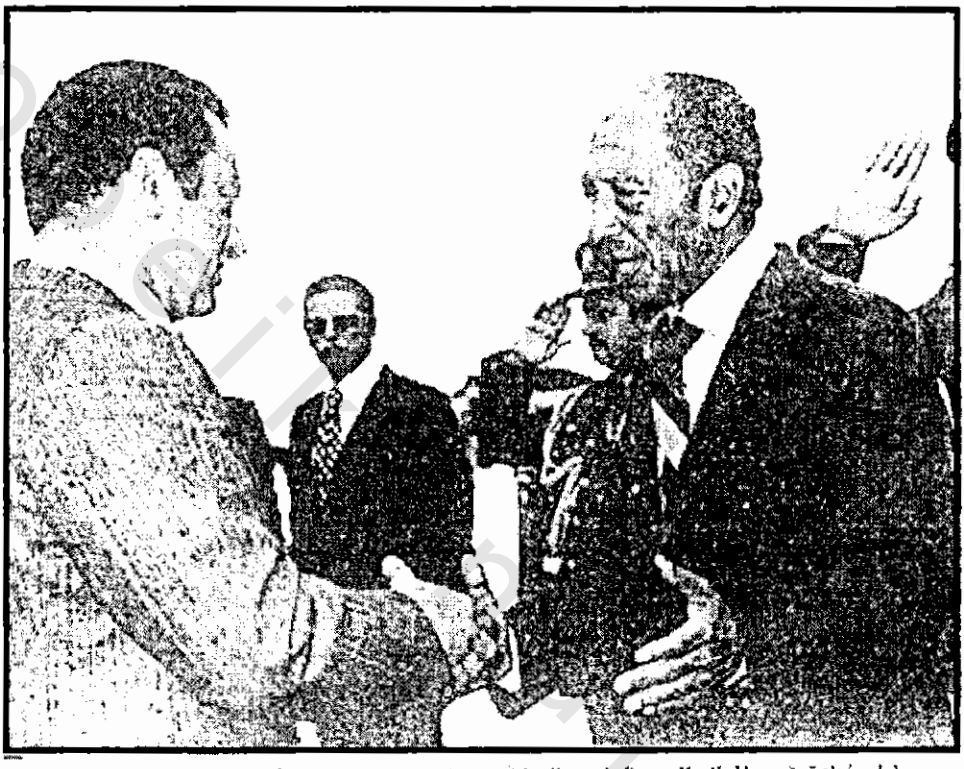

أول خطوة فى رحلة السلام .. الرئيس السادات فى القاهرة قبل لحظات من سفره لتوقيع المعاهدة

أول خطوة فى رحلة السلام.. الرئيس السادات فى القاهرة قبل لحظات من سفره لتوقيع المعاهدة وفى توديعه السيد/ محمد حسنى مبارك – نائب رئيس الجمهورية آنذاك